

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥١٢**

الثلاثاء، ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	نانا أكوفو – آدو	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	الأرجنتين	السيد استريميه
	بيرو	السيد تينكوبا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيد ماتوليه
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد دوكلو
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز – باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة وولكوت ساندرز
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن تيمور – ليشتي المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٩٠ (٢٠٠٦) (S/2006/628)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

06-46774 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن الحالة في تيمور – ليشتي المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٩٠ (٢٠٠٦) (S/2006/628)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن ابلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، إندونيسيا، البرازيل، البرتغال، تيمور – ليشتي، الرأس الأخضر، سنغافورة، الفلبين، فنلندا، كوبا، ماليزيا، نيوزيلندا، يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد غوتيريس (تيمور – ليشتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن مجلس الأمن، أرحب ترحيبا حار بالسيد غوسيه لويس غوتيريس، وزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إيان مارتن، المبعوث الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد إيان إلى مارتن شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ من الممثل الدائم للرأس الأخضر لدى الأمم المتحدة، تنص على ما يلي:

”يشرفني، بصفتي الممثل الدائم للرأس الأخضر وعضو جماعة الدول الناطقة بالبرتغالية، أن أطلب، إتاحة الفرصة لصاحب السعادة السفير لويس فونسيكا، الأمين العام التنفيذي لجماعة الدول الناطقة بالبرتغالية للمشاركة في الجلسة العلنية التي يعقدها مجلس الأمن يوم الثلاثاء، ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بشأن ’الحالة في تيمور – ليشتي‘، بدون أن يكون له الحق في التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة صاحب السعادة السيد لويس فونسيكا، الأمين العام التنفيذي لجماعة الدول الناطقة بالبرتغالية، إلى الاشتراك في الجلسة، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد فونسيكا إلى شغل مقعد في جانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله، ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتان S/2006/580 و S/2006/628، اللتان تتضمنان تقريري الأمين العام عن تيمور - ليشتي عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٩٠ (٢٠٠٦) وعن العدالة والمصالحة في تيمور - ليشتي، على التوالي.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2006/620 و S/2006/651 اللتين تتضمنان رسالتين مؤرختين ٤ و ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام، على التوالي، من القائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتيمور - ليشتي.

وفي هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى بيان من السيد إيان مارتن، المبعوث الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي والآن أعطيه الكلمة.

السيد مارتن (تكلم بالانكليزية): المطلوب من المجلس الآن تكليف بعثة أكبر للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بعد تقليص حجمها مرات متتالية - من الإدارة المؤقتة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ومكتب الخلف المقترح سابقا. وربما يُنظر إلى ذلك بوصفه عودة إلى مرحلة سابقة من مشاركة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، ولكني أود التشديد على أن القضية ليست كذلك. فتيمور - ليشتي اليوم دولة ذات سيادة ناضلت نضالا شاقا من أجل الحصول على حقها في تقرير المصير وعلى استقلالها. وتمثل حكومتها الدستورية الثانية برئاسة رئيس الوزراء خوزيه راموس هورتا، حلا توافقيا سياسيا توصل إليه التيموريون بغية إدارة أخطر الأزمات التي تواجهها الدولة الجديدة وتوجيه البلد صوب أول انتخابات برلمانية ورئاسية بعد الاستقلال.

وحقق الدعم الدولي المقدم إلى مؤسسات تيمور - ليشتي الفتية الكثير. ولا يتزايد الدعم المقدم لها من خلال البعثات المتتالية فحسب، بل عن طريق وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وعن طريق المانحين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. ولن تعكس المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2006/628) مسار تلك العملية. وما تتوخاه هو شراكة منسقة بطريقة أكثر فعالية بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي: اتفاق بقيادة التيموريين لضمان استكمال البرامج التي تملك أمرها الحكومة والممولة من موارد ميزانيتها المتعاظمة بأفيد الوسائل من خلال تقديم المساعدة والمشورة الدولية. وينبغي أن يضمن الاتفاق كذلك أن المجتمع الدولي يقدم المساعدة والمشورة في سياق التنسيق والتكامل وليس اللبس أو التنافس بين المانحين. ولن تعمل إلا مجموعة صغيرة من المستشارين المدنيين في إطار بعثة الأمم المتحدة نفسها على تعزيز ذلك التنسيق، وخاصة في المجالات الأشد أهمية لأدوار البعثة الرئيسية: إدارة القطاع الأمني، وإقامة العدالة وعمل المؤسسات الديمقراطية.

وسيشكل تقديم المساعدة على تحقيق مصداقية انتخابات عام ٢٠٠٧ وضمانها مهمة مركزية للبعثة الجديدة في العام الأول. ولكننا ندرك تماما الآن أنه لا تمثل حتى أنجح الانتخابات إلا عنصرا واحدا لبناء دولة ديمقراطية. وندرك كذلك طول الإطار الزمني لإنشاء القدرات المؤسسية ولا سيما في مجالات مثل قوات الشرطة ونظام العدالة.

وكان الفشل الرئيسي الذي كشفت عنه الأزمة الأخيرة في القطاع الأمني، وإعادة تشكيل دائرة الشرطة في تيمور - ليشتي هي المهمة الرئيسية المطلوبة والمقترحة للبعثة الجديدة إلى جانب اضطلاع قوات الشرطة الدولية بحفظ الأمن في الفترة الانتقالية. والمهمة للأسف، مهمة كبيرة، لأن التشخيص الذي اضطلعت به بعثة التقييم التابعة لنا أوضح ضعف قوات الشرطة في جميع أرجاء البلد لا في ديلي فحسب، حيث تشعر به الأسر النازحة داخليا شعورا قويا. غير أنها مهمة يجب النظر إليها كذلك في سياق أوسع. ولا بد من إجراء استعراض أساسي للقطاع الأمني برمته من

أجل توضيح دوري قوات الدفاع والشرطة في العلاقة فيما بين الجهتين بالعمل مع وزارتي الداخلية والدفاع المعززتين، بغية ضمان التنمية المؤسسية والمراقبة المدنية السليمة.

والتحدي الماثل أمام نظام العدالة وهو يواجه جرائم خطيرة قديمة وجديدة، أكبر من أي وقت مضى. ولا بد من زيادة تعزيز دور المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية على السواء من أجل حماية حقوق الإنسان. وستضمن مقترحاتنا تنسيق المساعدات الدولية لتلك المهام الرئيسية ذات الصلة بها في إحدى ركائز البعثة الجديدة.

وتشرع حكومة تيمور - ليشتي الجديدة، بمساعدة الكنيسة والمجتمع المدني، بالتصدي لتوأم التحديات المتمثل في الحوار عبر الانقسامات السياسية والمصالحة بين المجتمعات المحلية، اللذين يجب أن يعالجا التوترات الاجتماعية، وخاصة تلك القائمة بين أبناء شرق البلد وغربيها. ويجب أن تكون البعثة الجديدة مستعدة لدعم تلك العملية.

وثمة مطلب قوي يرمي إلى مساءلة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم المرتكبة خلال هذه الأزمة، كجزء من الأسس اللازمة للمصالحة. وسيوفر العمل الحاسم الذي تضطلع به لجنة التحقيق المستقلة الخاصة نقطة انطلاق موضوعية. وقد ربط البعض ذلك بالعمل غير المنجز للعدالة والمصالحة بالنسبة للجرائم الخطيرة التي ارتكبت عام ١٩٩٩ وما قبله. وتشمل مقترحات البعثة الجديدة دورا في المساعدة على تنفيذ توصيات تقرير الأمين العام (S/2006/580) بشأن العدالة والمصالحة.

إن اللحظات التي تضع تيمور - ليشتي في الأضواء الدولية نادرة وسرعان ما تتلاشى. ولكن في كل مناقشة يجريها المجلس بشأن استجابة الأمم المتحدة للأزمة الراهنة، كان أعضاؤه متحدين في رغبتهم في تقديم المساعدة إلى البلد في وقت الشدة. واليوم أحث المجلس على إرسال رسالة قوية إلى شعب تيمور - ليشتي بأن تصميم المجتمع الدولي المتجدد على الوقوف إلى جانبه يمثل بالفعل التزاما ثابتا، من خلال دعم هذه التوصية وكل التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن بعثة جديدة - تستجيب، كما أرى، لنداء حكومة وشعب تيمور - ليشتي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد مارتن على بيانه.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر المتكلمين أن يقصروا بياناتهم على مدة لا تتجاوز خمس دقائق لكي يتمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله بسرعة. وأرجو من الوفود التي لديها بيانات مطوّلة أن تتفضل بتعميم النص المكتوب والإدلاء بنص موجز عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد مانونغي (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام على إحاطته. ونود أيضا أن نهنئ صاحب السعادة السيد خوسيه لويس غوتيريس بمناسبة تعيينه الجديد وزيرا للخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، ونرحب به في المجلس.

كانت جمهورية تترانيا المتحدة شاهدا على العذاب الذي ألّم بشعب تيمور - ليشتي عقب الأحداث التي وقعت في الأشهر الثلاثة الماضية. وتلك الأحداث المؤسفة ركزت أيضا انتباه المجتمع الدولي على الحاجات العاجلة لتيمور - ليشتي. إن الذي أصبح أكثر وضوحا من خلال تقرير الأمين العام (S/2006/628) والإحاطة التي تلقيناها هذا الصباح، هو أنه حتى بدون تلك الأحداث الأليمة تظل احتياجات تيمور - ليشتي هائلة ومليئة بالتحدي. وضخامة هذا

التحدي بلغت حدا لا يمكن لتيمور - ليشتي أن تواجهه بمفردها.

وصحيح أن شعب تيمور - ليشتي يحتاج إلى أصدقاء وشركاء ملتزمين؛ ولكنه يحتاج أيضا إلى الأمم المتحدة. ويحق لهذه المنظمة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، أن يعتزا بالطريقة التي ساعدا بها شعب تيمور - ليشتي في مسيرته نحو تقرير المصير والاستقلال. فقد كان استثمارا يستحق العناء.

بيد أن هذا الاستثمار الذي لا يقدر بثمن، إن كان له أن يسهم إسهاما دائما في نمو واستقرار تيمور - ليشتي، فإن العمل الموجّه نحو دعم الأمن الفعال والموثوق به، وكذلك الإدارة والمؤسسات القضائية، سيحتاج إلى مواصلته حتى النهاية. ونؤمن بأن الأمم المتحدة لها دور مهم في هذا الجهد.

لهذا، شعرنا بعظيم الارتياح عندما أحطنا علما بالرسالة (S/2006/620، المرفق) الموجهة من رئيس وزراء تيمور الشرقية، صاحب المعالي خوسيه راموس - هورتا، يخبرنا فيها أن الحالة الطارئة التي تواجهها تيمور - ليشتي أشرفت على نهايتها. ونداؤه بأنه من المهم الآن تركيز الاهتمام على إنشاء بعثة أمم متحدة جديدة لحفظ السلام في تيمور - ليشتي، يعتبر، في رأينا، أفضل السبل استصوابا لتزويد تيمور - ليشتي بدعم المجتمع الدولي، والحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية.

إن بناء السلام وبناء المؤسسات الوطنية الفعالة للحكم والإدارة يمكن أن يكون مهمة مرهقة. ومع ذلك، فإن هذا هو المجال الذي تملك فيه الأمم المتحدة خبرات كبيرة ترتكز على مبادرات تقودها وتمتلكها البلدان. وفي هذا الصدد، يعتمد مستقبل تيمور - ليشتي ورفاهه اعتمادا كبيرا على مدى الدعم الذي يمكن أن يقدمه لها المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة.

وقد قدرت بعثة التقييم أن هذا المستقبل سيتطلب مصالحة الطوائف التي تفرق بينها انقسامات عميقة بفعل العنف؛ وبناء جيش وقوة شرطة وطنيين بحق؛ وإرساء سيادة القانون عن طريق نظام كفؤ ومحايد للعدالة؛ ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان؛ والتركيز على ما يمكن أن يكون المشكلة الجوهرية، وهي الفقر.

وهذه بالطبع مهمة شاقة - ومسؤولية معقدة ستتطلب مساهمات بموارد وخبرات من المجتمع الدولي. ومع ذلك، يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور مركزي في دعم تيمور - ليشتي، بينما تحث فرادى الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية على الاقتداء بها. ويمكن لهذا المجلس أن يدل على الطريق. وفضلا عن ذلك، ستقوم جمهورية تنزانيا المتحدة بدعم مسار العمل هذا.

السيد استريميه (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أرحب بوزير خارجية تيمور - ليشتي، السفير خوسيه لويس غوتيريس. ونهنئه على توليه منصبه الجديد، ونتمنى له كل النجاح في مهامه المقبلة. وأود أن أؤكد للسيد غوتيريس أن الأرجنتين ستواصل دعم تيمور - ليشتي وهي تكافح من أجل تحقيق إمكاناتها على الوجه الأكمل، مثلما نفعل منذ عام ١٩٩٩.

وأود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي، السيد إيان مارتن، على إحاطته، وعلى الجهود التي بذلها على مدار الأشهر الأخيرة لتسوية الأزمة في ذلك البلد.

إن تقرير الأمين العام (S/2006/628)، الذي عرضه السيد مارتن، يقدم وصفا شاملا ودقيقا للحالة في تيمور - ليشتي، ويتضمن اقتراحات تفصيلية عن تواجد للأمم المتحدة في المستقبل هناك، وبلدي يوافق عليها بصفة عامة. تؤيد الأرجنتين بالكامل توصيات الأمين العام، وتوافق على إنشاء

بعثة متكاملة متعددة الأبعاد للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لفترة سنة واحدة، وتكون ولايتها ومفهوم عملياتها وهيكلها على النحو المقترح في التقرير.

ونرحب بحقيقة أن تلك التوصيات تعكس بشكل كاف الطلب المقدم من حكومة ديلي من خلال رئيس الوزراء راموس - هورتا في رسالته المؤرخة ٤ آب/أغسطس (S/2006/620، المرفق). ووجود الأمم المتحدة ينبغي أن يحترم بالكامل سيادة تيمور - ليشتي وخصائص ذلك البلد. ومن الأساسي أن يقود الشعب التيموري نفسه العملية بأكملها.

وكوننا ننظر الآن في إنشاء بعثة جديدة في تيمور - ليشتي، لا يجوز تفسيره على أنه يعني أن الجهود السابقة أخفقت. بل على النقيض من ذلك، فإن المنجزات التي تحققت منذ عام ١٩٩٩ كانت جديرة بالتقدير. غير أننا تعلمنا أن عمليتي بناء السلام وبناء الأمة مهمتان طويلتا الأجل. ومسؤولية المجتمع الدولي لا تتمثل فحسب في تجديد التزامه تجاه تيمور - ليشتي، بل أيضا في أن يواصل ذلك الالتزام على المدى البعيد.

وستكون الأشهر المقبلة ذات أهمية كبرى بالنسبة لتوطيد المؤسسات التيمورية. وستكون الانتخابات العامة المزمع إجراؤها في ٢٠٠٧ المعلم الرئيسي في تلك العملية. وسيكون دعم الأمم المتحدة أساسيا إذا أردنا ضمان النجاح فيها.

كان القطاع القضائي والشرطة اثنين من المجالات الأكثر تضررا أثناء الأزمة الأخيرة. لهذا، نعتقد أنه ينبغي أن يكون الجزء الأعظم من جهود المساعدة الدولية مركزا على هذين المجالين.

ونرحب ترحيبا حارا بتقدير الأمين العام عن العدالة والمصالحة (S/2006/580)، الذي طلبه المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. والأرجنتين تؤيد أن تُدرج في ولاية بعثة الأمم المتحدة الجديدة أحكام محددة تتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. ونعتقد أن مشروع القرار الذي سينظر فيه المجلس في الأيام المقبلة ينبغي أن يعكس تلك الجوانب على النحو الكافي.

ونؤيد جميع الجهود التي تبذلها تيمور - ليشتي وإندونيسيا لتحقيق المصالحة. ولجنة الحقيقة والصداقة يمكن أن تكون آلية قيمة في هذا المضمار. ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي لكلا الحكومتين أن تبذل كل جهد ممكن لزيادة تعزيز مصداقية اللجنة، وبالذات عن طريق استعراض شرط العفو، بغية ضمان أن تكون تلك الآلية متسقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

إن الأحداث التي وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو، دللت على أن حالة الأمن في تيمور - ليشتي ما زالت هشة إلى أقصى حد. ويسرنا ملاحظة أن توصيات الأمين العام تتوخى إنشاء بعثة تتألف من جميع العناصر اللازمة لمواجهة تلك التحديات الأمنية المعقدة.

وينبغي أن ينصب تركيز البعثة الجديدة على نشر عنصر شرطة قوي لدعم الحفاظ على القانون والنظام الداخليين، والإسهام في تدريب الشرطة الوطنية التيمورية. ونظرا لأنه من المقرر إجراء انتخابات في عام ٢٠٠٧، فإن استمرار تواجد ذلك العنصر سيكون ذا أهمية قصوى. لهذا السبب ينبغي أن ننظر في إمكانية نشره لمدة سنة على الأقل.

وأود الإشارة فضلا عن ذلك إلى تأييد الأرجنتين لتوصيات الأمين العام بأن تشمل البعثة الجديدة قدرة عسكرية صغيرة تحت إمرة الأمم المتحدة وسيطرتها؛ ونؤمن أن المقترحات بشأن عدد أفرادها وولايتها مناسبة.

وعند النظر إلى الأحداث السابقة، يمكننا القول إن قرار مجلس الأمن الإسراع بسحب عملية حفظ السلام السابقة في تيمور - ليشتي كان سابقا لأوانه. وللاستفادة

مـن هـذه الـدروس، علـى مجلـس الأمـن تلبيـة احتياجـات تيمور – ليشتي الراهنة على وجه الاستعجال، والعمل على أساس توصيات الأمين العام. فهو بذلك سيبعث رسالة دعم واضحة إلى شعب تيمور – ليشتي وحكومتها.

السير إمير جونس باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود في المستهل أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي ستدلي به لاحقا ممثلة فنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وبعد الترحيب بزميلنا السابق، خوسي لويس غوتيريس، أود تهنئته بمناسبة ترقيته إلى منصب وزير الخارجية في تيمور – ليشتي. ونحن ممتنون، شأننا في ذلك شأن الآخرين، لإيان مارتن، على قيادته بعثة التقييم في تيمور – ليشتي، وللأمين العام على تقريره الشامل (S/2006/628).

إننا نرحب باقتراح الأمين العام إبرام اتفاق بين تيمور– ليشتي والمجتمع الدولي، لإعادة توجيه خطة التنمية الوطنية الراهنة وتنسيق أنشطة الحكومة، والأمم المتحدة، والأطراف الفاعلة الأخرى، بغية بناء قدرات الدولة والمؤسسات الحكومية. ولا بد من مراجعة النهج المتبع لمعالجة السبب السياسي الأصلي للأزمة الأخيرة. ولهذا نؤيد توصية فريق التقييم بشأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة خلال فترة الانتخابات، بغية طمأنة السكان والمجتمع الدولي بأنها ستكون حرة ونزيهة. وبذلك يمكننا تأييد اقتراح إيفاد بعثة لتنسيق استعراض شامل للقطاع الأمني، بغية تقييم خيارات تطوير كل من قوة الدفاع ودائرة الشرطة. وسيكون هذا الأمر ذا أهمية حيوية للتوصل إلى سلام مستدام في تيمور – ليشتي.

إننا نوافق على أن المهمة الجوهرية تتمثل في إعادة تشكيل دائرة الشرطة في تيمور – ليشتي. ولهذا نؤيد اقتراح اشتمال البعثة على قوة شرطة تنفيذية مؤقتة من ذوي القبعات الزرقاء. ويجب أن يكون حجم عنصر الشرطة مناسبا. وفي أعقاب الأزمة الأخيرة، واصلت قوات الشرطة خارج ديلي العمل بصورة جيدة نسبيا، ولهذا لا حاجة للعودة إلى مستويات الشرطة الدولية التي كانت قائمة عام ٢٠٠١. ومن المهم وضع جدول زمني واضح لإعادة تسليم المهام التنفيذية لدائرة الشرطة، وإنهاء البعثة تدريجيا بعد إجراء الانتخابات في السنة المقبلة.

وكإجراء لسد الفجوة، نحتاج إلى استمرار وجود قوة دولية لتحقيق الاستقرار، في الأجل القريب، بغية توفير الدعم لبعثة المتابعة التي آمل أن نتمكن من نشرها نتيجة لهذه المناقشة.

إن الأستراليين وغيرهم يساهمون مساهمة قيمة في الميدان. وهياكل القيادة الوطنية تسمح لهم بالاستجابة بصورة مرنة للتغيرات لحظة وقوعها.

ونرى أن إعداد ولاية لتشكيل قوة تابعة للأمم المتحدة سيستغرق، لا محالة، وقتا، وهو غير ضروري في الواقع، بالنظر إلى وجود الشركاء في الميدان وإلى متطلبات الحالة المؤقتة. ونرحب بتنسيق الجهود بين الشركاء في الميدان المساهمين في القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، وبعثة الأمم المتحدة. ونؤيد تقديمها الضمانات المناسبة للبعثة، لكن يجب إبقاؤها عند هذا الحد.

ليس من الواضح لي أنه ينبغي أن تشمل البعثة مكتب اتصال عسكري تابع للأمم المتحدة لمساعدة وحدة حراسة الحدود على التخطيط لعمليات أمن الحدود وإدارتها. فالتوترات على الحدود لم تعد تشكل، على ما يبدو، مصدرا لعدم الاستقرار في تيمور – ليشتي، كما يدل على ذلك عدم وقوع أحداث خلال الأزمة الأخيرة. وبما أن التركيز الأولي للبعثة سيكون منصبا على الشرطة وإصلاح القطاع الأمني،

من المهم أن تحظى البعثة بقيادة قوية ذات خبرة مناسبة في ذلك المجال.

تؤيد المملكة المتحدة النتائج والتوصية الواردة في تقرير الأمين العام عن العدل والمصالحة. ويجب على بعثة المتابعة مساعدة السلطات التيمورية على ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتعويض الضحايا. ونؤيد اعتزام الأمين العام إنشاء وحدة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية، لضمان المتابعة الفعلية لتوصيات لجنة التحقيق المستقلة الخاصة في تيمور – ليشتي وغيرها من آليات العدالة الانتقالية وتنفيذها، بما فيها العملية المتصلة بلجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. يجب المضي قدما في عملية نقل جميع الأطراف الفاعلة في قطاع العدل التي تعمل حاليا تحت قيادة مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، لكنني ألاحظ بطبيعة الحال أن هنالك شواغل فيما يتعلق بالازدواجية المحتملة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وبما أن المسائل المتعلقة بنوع الجنس والشباب قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المستقبل، من المهم إدراج جوانبها في عمل بعثة المتابعة.

وفي ختام كلمتي، أود التأكيد على أهمية عنصر الإعلام في البعثة الجديدة، للحيلولة دون تكرار تصعيد حالة الهلع التي وقعت خلال الأزمة الأخيرة، والتي تُعزى في جانب منها إلى الإشاعة التي تملأ الفراغ الناجم عن عدم وجود معلومات موثوق بها .

وتأييدا لملاحظات إيان مارتن الختامية، أود الإشارة إلى حاجتنا جميعا إلى أن يبعث مجلس الأمن إشارة تدل على مواصلة التزامه تجاه تيمور – ليشتي، واستدامة هذا الالتزام حتى يتم انجاز مهمة المجتمع الدولي.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي الإعراب عن شكره للسيد إيان مارتن على عرضه تقرير الأمين العام (S/2006/628)، وقد استنار أعضاء المجلس بإحاطته الإعلامية في سياق هذه المناقشة. ونغتنم هذه الفرصة كذلك لنرحب بالسيد خوسي لويس غوتيريس، وزير الخارجية في تيمور – ليشتي، الذي يمثل حكومته هنا. ويدل حضوره على قوة الاتصالات بين الأمم المتحدة وبلده.

ورغم ما ينبغي توخيه من حذر بسبب التجربة الأخيرة الأليمة في تيمور – ليشتي، فإن وفد بلدي يود الإشارة إلى التطورات الإيجابية الأخيرة، المتمثلة، على وجه الخصوص، في العودة التدريجية للسلام، واستلام الحكومة السلطة بعد بضعة أيام من أداء السيد خوسي راموس – هورتا اليمين بوصفه رئيسا للوزراء. وتعزى هذه التطورات الإيجابية إلى روح المسؤولية التي تحلت بها سلطات تيمور – ليشتي وشعبها بأسره، وأعمال المبعوث الخاص للأمين العام، السيد سوكيهيرو هازيغاوا، وجميع موظفي مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية – التي لولاها لما تحقق هذا التقدم.

وينبغي أن نشير أيضا إلى العمل الحاسم الذي أنجزته القوات الدولية التي نشرت بطلب من حكومة تيمور – ليشتي وبموافقة المجتمع الدولي، لا سيما قوات البرتغال، وأستراليا، ونيوزيلندا، وماليزيا.

وبفضل جهد المجتمع الدولي المشترك، أعيدت تيمور – ليشتي إلى المسار الصحيح. واليوم، يتمثل التحدي الأساسي، الذي يجب على حكومة تيمور – ليشتي وشعبها التصدي له، في تعزيز ما تم إنجازه، وبعث إشارات قوية لمنع تكرار أخطاء الماضي. ويؤيد وفد بلدي توصية الأمين العام بإنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة متعددة الأبعاد ومتكاملة لحفظ السلام في تيمور – ليشتي. وبالفعل، يتماشى هيكل البعثة وولايتها، على النحو الذي اقترحه الأمين العام، مع

ما عبرت عنه الحكومة من رغبات في رسالتها إلى رئيس مجلس الأمن. وينطبق الأمر ذاته على أهداف معظم الاقتراحات الواردة في تقرير بعثة حكومة اليابان، التي قدمها ممثل اليابان، والتي يحيط وفدي علماً بها.

ويعرب وفدي كذلك عن تأييده لتوصيات الأمين العام في تقريره عن العدالة والمصالحة لتيمور- ليشتي (S/2006/580) ولأي نهج آخر يُتخذ لتزويد بعثة الأمم المتحدة الجديدة بالموارد التي تلزمها لإنجاز مهامها ضمانا لانتقال المسؤولية الكاملة عن سير الشؤون الوطنية إلى حكومة تيمور – ليشتي وشعبها على نحو سريع ومنهجي.

ومن الواضح أن نجاح البعثة المقرر إنشاؤها لن يتوقف على تصميم الأشخاص الذين يتولون قيادها فحسب، وإنما أيضا على تقييم الأعمال السابقة والنتائج المرجوّة. وبعبارة أخرى، رغم أن من المفهوم أن الأمم المتحدة يجب أن تساعد، وليس أن توجه، هذا العضو الجديد في المجتمع الدولي على أن يخطو خطواته الأولى، فإن المسؤولية عن تجنب أية عوائق قد تعترض طريقه ما زالت تقع على عاتق الأمم المتحدة، ومن ثم مجلس الأمن.

لذلك، فيما يتعلق على سبيل المثال بالملاحقات القضائية لمرتكبي الجرائم في تيمور – ليشتي الذين يعيشون حاليا في إندونيسيا، ينبغي أن نجري مناقشات مع السلطات في هذا البلد لتحديد أفضل الطرق لمكافحة الإفلات من العقاب مع احترام كل من المعايير الدولية في المجال المذكور وسيادة جميع البلدان.

أما فيما يتعلق بالمشاكل الأمنية في تيمور – ليشتي، ونعلم أنها مسألة تتسم بالحساسية، فيرجو وفدي مخلصا أن يولى الاهتمام لاقتراح الاستعاضة تدريجيا عن القوات الدولية الموجودة الآن في الميدان بوجود قوي لشرطة الأمم المتحدة تدعمه وحدة عسكرية تحت قيادة الأمم المتحدة، والاستعاضة عن هذا الوجود بدوره في نهاية المطاف بالشرطة الوطنية والجيش الوطني لتيمور – ليشتي.

ويجب علينا ألا نكتفي بحساب الخبرة التي تكتسبها القوات الدولية على أرض الواقع، كما سلف القول، بل يجب أيضا أن نفي على نحو أفضل بالتوقعات التي أعربت عنها حكومة تيمور- ليشتي وذلك بالتماس توافق في الآراء بشأن الطريقة المثلى لضمان الأمن في المرحلة السابقة على فترة الانتخابات الحرجة في العام القادم، الطريقة التي تحقق مصالح الشعب التيموري وتتفق عليها جميع الأطراف المعنية.

وفي الختام، نرى من المهم التشديد في سياق البعثة الجديدة للأمم المتحدة على ألا تحجب أهمية الجانب الأمني ضرورة مكافحة الأسباب العميقة للأزمة، ولا سيما البطالة والفقر، اللذين يؤثران في جزء كبير من السكان، وخاصة الشباب والمرأة. وتحتاج تيمور – ليشتي أيضا إلى المدارس والمستشفيات، وباختصار، إلى البنية التحتية الاجتماعية. ولذلك يؤيد وفدي أي اقتراح بإنشاء برنامج دولي لتقديم المساعدة، بما في ذلك من خلال مبادرة إبرام "اتفاق" خاص بتيمور – ليشتي.

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يتقدم بالشكر للأمين العام على تقريره (S/2006/628) وللمبعوث الخاص إيان مارتن على إحاطته الإعلامية. ونود أيضا أن نعرب عن ترحيبنا بمعالي السيد هوسيه لويس غوتيريس، وزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي، الذي يحضر بيننا مرة أخرى هنا في هذه الجلسة. ونود أن نعرب عن تقدير خاص للسيد سوكيهيرو هاسيغاوا، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي، الذي لم يتمكن من حضور هذه الجلسة، ولمعاونيه جميعا في مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي على استمرارهم في أداء عملهم في ظل أوضاع بالغة الصعوبة. كما نعرب عن تقديرنا وشكرنا

للشرطة العسكرية الوافدة من البرتغال واستراليا وماليزيا ونيوزيلندا على مساعدتها في المحافظة على النظام في تيمور – ليشتي.

لقد حققت تيمور– ليشتي استقلالها وبدأت عملية بناء الدولة بمساعدة من الأمم المتحدة. وكثيرا ما يشير الناس إلى تيمور – ليشتي باعتبارها طفلا للأمم المتحدة. لهذا فإن الأمم المتحدة تضطلع بمسؤوليات والتزامات خاصة نحو تيمور – ليشتي.

وعلى مدى الشهور القليلة الماضية، يتابع مجلس الأمن عن كثب التطورات في تيمور – ليشتي وكثيرا ما يعقد المجلس مناقشات ومشاورات عن الحالة يحاول استخلاص العبر منها. كما يعكف المجلس على إعداد بعض القرارات المناسبة فيما يتعلق بالإجراءات التي ينبغي للأمم المتحدة وسائر المجتمع الدولي اتخاذها الآن في تيمور – ليشتي لمساعدة البلد في الحفاظ على استقراره وتعزيز التنمية توطيدا بقدر الإمكان للتقدم الذي أحرزه منذ الاستقلال وتحقيق كيانه القومي ودرءا لمزيد من الانتكاسات في زخم بناء السلام.

وفي هذا السياق، يرى الوفد الصيني أن تضع الحكومة والقادة الوطنيون والقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى في تيمور – ليشتي مصالحها الوطنية فوق كل اعتبار وأن تشترك في حوار بنية حسنة داخل الإطار الدستوري، التماسا لأرضية مشتركة، ملقية بخلافاتها جانبا من أجل تهيئة الأوضاع المواتية لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في العام القادم. وهنا يجب أن تضطلع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدور في الوساطة نشط وبنّاء.

ثانيا، يجب أن تعدّ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي خطة فعالة لتقديم المساعدة الطويلة الأجل لتيمور – ليشتي. ولا بد من ذكر أن الناس قد غفلوا بسهولة منذ بعض الوقت، بينما كانت تحكى قصة النجاح في تيمور – ليشتي وتعاد، عن أن البلد لم يوجد إلا منذ أربعة أعوام. والواقع أنه كان يبدأ من الصفر من حيث الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية، ولم يكن بوسعه بحال من الأحوال أن يقف بمفرده بين يوم وليلة. لذلك تحبذ الصين إيفاد بعثة جديدة متكاملة متعددة الأبعاد إلى تيمور – ليشتي والمساعدة في إبرام ”اتفاق“ بين تيمور – ليشتي والمجتمع الدولي.

ثالثا، فيما يتعلق بتكوين البعثة الجديدة وولايتها، يجب أن نشكل البعثة بحيث تكون لديها القدرة على التصدي للأسباب الجذرية للأزمة. ويجب أن تحترم أيضا آراء حكومة تيمور– ليشتي وأن تؤخذ هذه الآراء بشكل كامل بعين الاعتبار. ولا مناص للنهوض بالأمن والمحافظة عليه في المدى القصير من أن نتصدى بشكل عاجل لخطر إمكانية انتشار الأسلحة على نطاق واسع، ونساعد على إعادة تنظيم القطاع العسكري وقطاع الشرطة وترشيد العلاقة بينهما، ودعم البعثة الجديدة بتزويدها بمهام قوية للشرطة وبعنصر عسكري صغير.

رابعا، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تشجيع تيمور – ليشتي ودعمها في تطوير علاقات ودية طويلة الأمد مع جيرانها. ومن دواعي اغتباطنا أن ننوه بقيام اثنتين من الدول الكبيرة المجاورة بدور إيجابي في تهدئة القلاقل في تيمور – ليشتي. ونرجو أن تواصل لجنة تقصي الحقائق والصداقة العمل الفعلي على تحقيق بعض النتائج في وقت قريب وأن تحل بشكل ملائم المسائل المعلقة.

وبصفتنا بلدا آسيويا، يساورنا قلق شديد حيال استقرار تيمور – ليشتي وتنميتها، ولكنه يساورنا أيضا إزاء الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها الحالة في هذا البلد على منطقة جنوب شرق آسيا برمتها. وفي أثناء الاضطرابات، واصل الفريق الطبي الصيني أداء واجباته وظل ملازما لموقعه. ووقعت حكومتانا مؤخرا اتفاقا لإيفاد فريق طبي ثان إلى

تيمور- ليشتي. وفي المستقبل، سنواصل مد يد العون قدر إمكاننا وأداء دورنا في المساعدة على تحقيق الاستقرار والتنمية في تيمور - ليشتي.

السيد فابورغ - أندرسن (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إيان مارتن على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أعرب عن ترحيبي بموسيه لويس غوتيرس في مجلس الأمن وتهنئته على تقلده منصب وزير الخارجية في تيمور - ليشتي.

الدانمرك تضم صوتها إلى البيان الذي ستدلي به فنلندا بعد قليل باسم الاتحاد الاوروبي. أود فقط، في هذه المرحلة، أن أضيف بضع نقاط.

الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي استقرت إلى حد بعيد بفضل القوات المرسلة من استراليا والبرتغال وماليزيا ونيوزيلندا، وبفضل جهود المصالحة والتقدم السياسي. مع ذلك، تظل الحالة الأمنية والسياسية في تيمور - ليشتي هشة، وإن بعضا من المؤسسات الحساسة، بما في ذلك الشرطة التيمورية، توقفت عن العمل. لذلك مطلوب تقديم مساعدة دولية كبيرة لإعادة جهود بناء السلام في تيمور - ليشتي إلى مسارها، وإننا نؤيد فكرة الأمين العام بصياغة اتفاق لتيمور - ليشتي.

من الواضح أن البعثة المستقبلية في تيمور - ليشتي يجب أن تكون كبيرة بما يكفي للمعالجة الفعالة لمسائل ملحة مثل الحاجة إلى قوة شرطة تابعة للأمم المتحدة، وتدريب الشرطة الوطنية، والدعم اللازم لكفالة أن تكون انتخابات السنة القادمة حرة ونزيهة. وتقوم حاجة عاجلة أيضا للدعم المؤسسي، لا سيما في قطاع العدالة، والتنفيذ المطرد لمشاريع الأثر السريع والتنمية الاقتصادية المستدامة، إلى حد كبير عن طريق المساعدة التي تقدمها الوكالات الإنمائية التقليدية والمانحون الثنائيون. ورغم الزيادة في الحضور الدولي، من المهم في نفس الوقت أن يتحكم التيموريون بدفة القيادة وأن أي مشورة أو مساعدة تقدم، يجب أن تكون على أساس مستدام.

إننا نؤيد بقوة توصيات الأمين العام بشأن مسائل حقوق الإنسان والعدالة والمصالحة، بما في ذلك الاقتراح بإصدار ولاية لبعثة جديدة تتضمن المساعدة لاستئناف مهام التحقيق التي كانت تؤديها وحدة الجرائم الخطيرة. لكننا نؤمن بأن الدعم الدولي والشرعية المقدمين للجنة الثنائية للحقيقة والصداقة يجب أن يكونا مشروطين بتنقيح مادة العفو. وكما ذكر الأمين العام، تلك المادة لا تتسق حاليا مع متطلبات القانون الدولي التي تحرم منح العفو عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. والبعثة الجديدة ينبغي أن تؤيد الجهود التي تكفل سيادة العدل بالنسبة لجرائم الماضي والمستقبل، بما في ذلك الجرائم التي اقترفت في وقت سابق من هذا العام وأدت إلى اندلا ع الأزمة الأخيرة.

ما زالت تحديات كثيرة قائمة، بما فيها معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء أحداث العنف الأخيرة. ويحدونا الأمل أن تسمح بعثة الأمم المتحدة المستقبلية لتيمور - ليشتي بأن تبني مؤسسات مستدامة، فضلا عن السلام والتنمية المستدامين.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود، شأني شأن الآخرين، أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد إيان مارتن، على أحاطته الإعلامية. أرحب بحضور زميلنا السابق، السفير غوتيريس، وأتمنى له الخير في أدائه واجباته الهامة الجديدة بصفته وزير الشؤون الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي.

أود أن أكرر تقديرنا للحكومات الأربع — أستراليا والبرتغال وماليزيا ونيوزيلندا - على المساهمة التي تقدمها من خلال قوات الأمن التابعة لها، في تثبيت استقرار تيمور -

ليشتي، وأكرر تقديرنا أيضا لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي (مكتب تيمور – ليشتي) في ديلي، تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد هسيغاوا، على مساهماته.

نرحب بتقرير الأمين العام وتوصياته عن شكل البعثة وولايتها وعن وجود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي في فترة ما بعد مكتب تيمور – ليشتي عقب الاضطرابات الأخيرة في البلد. ونثني أيضا على السيد مارتن للتقييم الذي أجراه للحالة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية في البلد، والذي شكل الأساس للنتائج المستخلصة في تقرير الأمين العام.

تقرير الأمين العام يخلص إلى أن سلسلة حوادث العنف الأخيرة أشعل نارها الصراع السياسي داخل الحكومة، الأمر الذي أدى إلى انتشارها وتورط الأجهزة الأمنية للبلد فيها، وتسبب في تشريد واسع للمدنيين الأبرياء. ومن الأهمية بمكان أن التقرير يلاحظ أنه لئن كانت هناك مكاسب قد تحققت في مجالات معينة، بما فيها تعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم منذ استقلال البلد قبل أربع سنوات، فإن الحكومة والمجتمع ما زالا يواجهان تحديات هائلة منها مثلا بناء المؤسسات في القطاع الأمني وفي ميدان العدالة، وإشاعة سيادة القانون، ومحاربة الفقر، ومعالجة النسبة العالية من البطالة بين الشباب التي ساهمت في اندلاع الأزمة وساهمت في تفاقمها بعد أن اندلعت.

الحكومة اليابانية، بدورها، أوفدت بعثة إلى تيمور – ليشتي عقب الاضطرابات، وأصدرت تقريرا تماثل نتائجه بقدر كبير التقييم والنتائج الواردة في تقرير الأمين العام.

إننا نعتقد أن من المهم عند دراسة شكل وحجم وولاية البعثة التي ستخلف مكتب تيمور – ليشتي أن تؤخذ في نظر الاعتبار التام النتائج تلك وتقييم الأمين العام. وفي ذلك السياق نود أن نشدد على بضع نقاط نعتبرها هامة بشكل خاص.

أولا، نرى أن الافتراضات الأولية والسياسة العامة التي اتبعها مجلس الأمن تجاه تيمور – ليشتي في السنوات القليلة الماضية ثبت أنها كانت نهجا صحيحا بصورة رئيسية. لقد استهدفت تلك السياسة النهوض إلى أكبر قدر ممكن بالاستقلال والاعتماد على الذات وتملك الحكومة وشعبها لمقاليد الأمور؛ ورعاية الإنتقال التدريجي من بعثة لحفظ السلام إلى بعثة لبناء السلام، مع المراعاة التامة للظروف المحلية؛ والتشجيع على المشاركة العريضة القاعدة مع شتى العناصر الفاعلة في سبيل التنمية المستدامة. إننا لا نعتقد أن الاضطرابات الحالية حدثت بسبب سياسة الأمم المتحدة، فتلك السياسة ساعدت، برأينا، شعب تيمور – ليشتي على تحقيق المكاسب الهامة في بحر فترة زمنية قصية نسبيا، بدءا من الصفر تقريبا.

لكن هذا لا يعني القول إن كل ما فعلته الأمم المتحدة في جميع مجالات انخراطها اتسم بالكمال. فقد كانت هناك عيوب ظاهرة، ومن المهم الاعتراف بها والاتعاظ بالدروس المستخلصة من تلك التجربة. على سبيل المثال، نؤمن بأنه كان بوسعنا منع اندلاع أعمال العنف الأخيرة، أو على الأقل التقليل من عواقبها إلى الحد الأدنى، لو أننا ميزنا وعالجنا على الفور مواطن ضعف النظام السياسي والأمني لتيمور – ليشتي.

ثانيا، يؤكد تقرير الأمين العام أهمية الإحجام، بسبب القلاقل الداخلية الأخيرة، عن محاولة عكس نقل المسؤوليات الذي تم بالفعل. لقد تم تسليم المسؤوليات تدريجيا إلى حكومة تيمور – ليشتي، والى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والى شركاء التنمية الآخرين، حسب الاقتضاء. وإن هذا النقل ينبغي الاستمرار في تشجيعه،

كما يبين تقرير الأمين العام. إننا نؤيد تلك الفكرة تأييدا تاما ونعتقد أنها يجب الاستفادة منها، كمبدأ إرشادي مهم، لدى النظر في إنشاء بعثة الأمم المتحدة الخلف في تيمور - ليشتي.

ثالثا، تؤيد اليابان تأييدا تاما اقتراح الأمين العام بتطوير فكرة وضع اتفاق والترويج لإبرام ذلك الاتفاق بين تيمور - ليشتي والشركاء الإنمائيين الدوليين بناء على مبادرة من تيمور - ليشتي.

ونؤمن أيضا بأنه، بغية كفالة التشغيل الفعال للبعثة الخلف في تيمور - ليشتي، وكذلك كفالة التنسيق والتعاون الأمثل بين المشاركين الرئيسيين في ظل مفهوم اتفاق كهذا، ينبغي النظر في استحداث آلية ملائمة، مثل مجلس استشاري لشؤون السياسة العامة. وقد رفع تقرير بعثة الحكومة اليابانية السالف الذكر توصية بآلية مشابهة كأداة تيسير مفيدة للتنسيق والتعاون الفعال بين العناصر الفاعلة التي ينبغي أن تشمل الأمم المتحدة وحكومة تيمور - ليشتي وشركاء دوليين آخرين. ونود أن نشجع الأمم المتحدة على التشاور مع حكومة تيمور - ليشتي بشأن هذه الفكرة في وقت مناسب.

ولاية مكتب تيمور - ليشتي ستنتهي في ٢٠ آب/أغسطس، وينبغي للمجلس أن يتفق على مشروع قرار بشأن بعثة خلف. وإن البلدان الأعضاء في الفريق الأساسي المعني بتيمور - ليشتي عكفت على مناقشة عناصر مشروع قرار بالاستفادة من تقرير الأمين العام.

واليابان، بصفتها البلد الرائد في المجلس بشأن تلك المسألة ، ستواصل تيسير تلك المناقشات داخل الفريق الأساسي وإجراء مشاورات مع أعضاء المجلس أيضا، بغية المضي قدما في إعداد مشروع قرار. وهدفنا يتمثل في العمل على وضع مشروع القرار بقصد اعتماده بالإجماع في نهاية هذا الأسبوع.

يبدو حاليا أن اتفاق آراء واسع النطاق متوفر بالنسبة إلى إنشاء بعثة متعددة الأبعاد، بالاستناد إلى توصيات الأمين العام إلى حد كبير، بما فيها عنصر الشرطة والعنصر المدني الاستشاري في البعثة الجديدة. غير أنه توجد نقاط اختلاف كبيرة حول كيفية التعامل مع العنصر العسكري.

وفي حين يقول البعض أنها ينبغي أن تظل تحت ترتيب ثنائي، يقول البعض الآخر أنها ينبغي أن تصبح تحت مظلة ذوي الخوذات الزرق التابعين للأمم المتحدة.

وترى اليابان أن من الأفضل، لكفالة فعالية العمليات، القيام، إلى أوفى حد ممكن باستخدام قوات الأمن الدولية التي يتم توفيرها بناء على ترتيب ثنائي. إلا أننا سنواصل، مع ذلك، تيسير المناقشات بشأن هذه المسألة، بغية التوصل إلى خيار يقبل به جميع الشركاء.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا البيان الذي ستدلي به فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

وتود فرنسا أن تعرب عن تقديرها للأمين العام على تقريره (S/2006/628)، وأن تشكر السيد إيان مارتين، ممثله الخاص، على الأعمال الممتازة التي اضطلع بها باسم الأمم المتحدة.

وعانت تيمور - ليشتي من اضطرابات أمنية عنيفة، مباشرة بعد سحب وجود الأمم المتحدة الذي كان قائما على أرضها. وأدت تلك الاضطرابات إلى التفتت التام لقوة الشرطة في ديلي. وقد أعلمنا السيد إيان مارتين أيضا أن الشرطة التيمورية قد لحق بها ضعف شديد في المقاطعات وأن المجتمع التيموري الآن أكثر انقساما عما كان عليه عقب الاستقلال.

ويؤدي بنا هذا التقييم المرير إلى استنتاج مؤداه أن الحاجة تقوم إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بالتزام طويل الأجل في تيمور - ليشتي. وتؤيد فرنسا، في ذلك الصدد،

التوصية التي تقدم بها الأمين العام في تقريره، والتي نرى أنها تتسق مع ما هو لازم فيما يتعلق بولاية البعثة وتكوينها، وكذلك مع الطلبات التي أوردها السيد راموس أورتا، رئيس الوزراء، في رسالته المؤرخة ٤ آب/أغسطس.

ونحن، بطبيعة الحال، على استعداد الآن لصياغة واتخاذ قرار. وما زالت هناك، كما أوضح سفير اليابان، بعض المسائل المعلقة فيما يتصل بالشكل الذي ينبغي أن يكون عليه الوجود العسكري الدولي في تيمور – ليشتي، وأود من البداية أن أعرب عن امتناننا إزاء الإجراءات التي تصدرها البرتغال، وماليزيا، ونيوزيلندا، واستراليا على أرض الواقع.

وسنعدل موقفنا أساسا في ضوء توقعات حكومة تيمور – ليشتي ذاتها، وأود في ذلك الشأن أن أذكر أننا لن نحدد موقفنا النهائي إلى أن نسمع ما يقوله السيد غوتيريس وزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي الذي نرحب بوجوده هنا.

السيد الناصر (قطر) (تكلم بالعربية): في البداية أتقدم بالشكر للسيد إيان مارتين، المبعوث الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي على جهوده المقدرة والتي يبذلها وكذلك على الإحاطة الهامة التي قدمها لنا صباح هذا اليوم.

كما لا يفوتني أن أرحب بسعادة الصديق خوسيه لويس غوتيريس، وزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي المتواجد معنا في المجلس وأتقدم له بخالص التهنئة على تعيينه وزيرا للخارجية، متمنيا له ولحكومته كل التوفيق.

فلا شك أن الظروف التي تمر بها تيمور – ليشتي هي الآن في غاية الحساسية والترقب. وما جرى مؤخرا من فوضى واسعة النطاق في تيمور – ليشتي يعكس لنا هشاشة الوضع القابل للانفجار في أي لحظة، نظرا للأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وقلة الموارد، وحداثة عهد البلد بالاستقلال.

إن التدهور الأمني الأخير وما صحبه من فوضى عارمة يؤكدان لنا مرة أخرى أن تيمور – ليشتي لا زالت في حاجة ماسة إلى مساعدة المجتمع الدولي. فأزمة تيمور الشرقية معقدة، ولها أبعاد سياسية ومؤسسية وتاريخية واجتماعية واقتصادية. كما أن ضعف المؤسسات السياسية للحكومة، والتفاوت الشديد بين الأداء الجيد والأداء الضعيف لبعضها ساهما في نشوب الأزمة وتصعيدها. كما أن جروح الماضي التي لم تلتئم بعد، وارتفاع معدل البطالة في أوساط الشباب، كل هذه الأسباب مجتمعة أدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية وخروج الوضع عن السيطرة.

إن التجاوب الدولي مع الأزمة الأمنية في تيمور – ليشتي كان إيجابيا وسريعا. ونود هنا أن نشكر كل من ساهم في إرسال قوات لحفظ الأمن وتثبيت الاستقرار هناك، استجابة لطلب الحكومة التيمورية. وهذا ما يدعونا كمجتمع دولي للعمل بشكل سريع كذلك على التجاوب مع متطلبات تثبيت الاستقرار، والنهوض بالبلد، وتقديم المساعدات الاقتصادية، وزيادة الاستثمار، وتوفير فرص العمل للشعب التيموري.

كما نعول كثيرا على إصلاح الإدارة، والمؤسسات السياسية والاقتصادية، ووضعها على الطريق السليم، للبدء ثانية في تسيير مؤسسات الدولة على أسس سليمة وقوية. وهنا نود أن نؤكد على دور بعثة الأمم المتحدة في تولي هذا الجانب الهام، وذلك بإنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة تعمل جنبا إلى جنب مع حكومة تيمور – ليشتي، تسدي لها النصائح والخبرة في إعادة بناء المؤسسات الحكومية ووضع خطط بعيدة المدى لبناء دولة عصرية تتجاوز الماضي.

ومن هذا المنطلق، فإن وفد بلادي يؤيد التوصية التي جاءت في تقرير الأمين العام والخاصة بإنشاء البعثة لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا، أي إلى ما بعد تنفيذ نتائج انتخابات عام ٢٠٠٧، تقدم خلالها بانتظام تقارير مرحلية إلى المجلس للإطلاع على أدائها، لتعزيزها أو تخفيضها إن استدعت الحاجة لذلك.

إن أزمة تيمور - ليشتي أعطت المجتمع الدولي درسا مهما في أهمية الأخذ بالدول الحديثة العهد بالاستقلال، بأن لا يتم تركها وخاصة في ظل أوضاع سياسية أو اقتصادية هشة. ونرجو من خلال هذه التجربة أن تكون ملهما لنا للقيام بشكل جدي بالعمل على مساعدة تيمور - ليشتي لتجاوز أزمتها.

السيد شركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بوجود السيد خوسيه لويس غوتيريس، وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي في هذه القاعة ونشكر السيد إيان مارتين، المبعوث الخاص للأمين العام، على تقريره عن دور الأمم المتحدة المقبل في تيمور - ليشتي.

ونرى أن الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقرير استنتاجات وتوصيات سليمة.

ونرحب بتشكيل حكومة جديدة في تيمور - ليشتي برئاسة السيد خوسيه راموس - هورتا، وأخذنا علما بالتدابير التي اعتمدها القيادة الجديدة، الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة وتعزيز الحوار مع الحركات السياسية والمجتمع في تيمور - ليشتي. وبفضل تلك الجهود، تحسنت الحالة مؤخرا إلى حد كبير. وقد لاحظنا الدور الهام في المساعدة على تحقيق الاستقرار الذي أدته القوة الدولية المشكلة من وحدات من أستراليا ونيوزيلندا والبرتغال وماليزيا. ونعرب عن امتناننا لحكومات تلك البلدان على استجابتها السريعة لطلب المساعدة المقدم من جانب السلطات التيمورية.

وفي الوقت نفسه، يبدو واضحا أن الحالة في تيمور - ليشتي ما زالت هشة وأن العديد من المشاكل التي يواجهها البلد ما زالت تنتظر الحل. ومما يثير القلق، بصفة خاصة في المستقبل القريب، هو الحالة المتعلقة بترع سلاح المشاركين السابقين في الأزمة الأخيرة بالإضافة إلى المشكلة التي لم تجد حلا حتى الآن، المتعلقة بعشرات آلاف الأشخاص المشردين داخليا.

وقد أظهرت الأزمة الأخيرة بجلاء مدى تعقيد المشكلات التي تواجهها تيمور - ليشتي. ونظرا لاستمرار ضعف قدراتها، تحتاج تيمور - ليشتي إلى الدعم الخارجي الكبير في الأجل الطويل. وبالتالي، فإننا نؤيد توصية الأمين العام بإنشاء بعثة متكاملة تابعة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا. ومن المهم أن تشمل البعثة المزمع إنشاؤها عنصرا قويا من الشرطة لكي تضطلع بالمهمة الهامة المتمثلة في دعم النظام والقانون في تيمور - ليشتي وللمساعدة على إنشاء وتعزيز قوات الشرطة الوطنية التي تفككت بصورة عملية.

ونحن نوافق على أن تكون أولويات القطاع المدني في البعثة المزمع إنشاؤها هي دعم المصالحة الوطنية والعملية الانتخابية المقبلة، والمساعدة على وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ودعم إنشاء جهاز العدالة وغير ذلك من هياكل الدولة.

ونظرا لتدني قدرات القوات المسلحة لتيمور - ليشتي، وفي ضوء الطلب الواضح من السلطات التيمورية، فإننا نؤيد توصية الأمين العام بأن تتضمن البعثة المزمع إنشاؤها قوة عسكرية صغيرة.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن العدالة والمصالحة في تيمور - ليشتي (S/2006/580)، فإننا نعتقد أن النهج المقترح في التقرير هو النهج الصائب، وذلك في ضوء موقف

الدول المعنية وحقيقة أن هذا النهج يهدف إلى تعزيز قدرة تيمور - ليشتي في قطاع العدل. ونعتقد بأن اقتراح الأمين العام فيما يتعلق بنموذج القوة وتشكيلها الدولي اقتراح مقبول.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة بشأن تيمور - ليشتي في أعقاب الأوضاع الحرجة التي مر بها البلد مؤخرا، وبغية اتخاذ مجلس الأمن قرارا بشأن وجود للأمم المتحدة هناك بغرض المتابعة. ويسعدني بصفة خاصة أن أرحب بحضور وزير الخارجية، السيد خوسيه لويس غوتيريس، بيننا. وأود أيضا أن أشكر السيد إيان مارتن، المبعوث الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية النافذة البصيرة.

وتؤيد اليونان تماما البيان الذي ستدلي به ممثلة فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك أود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية.

إنه لمن دواعي سعادتنا أن نلاحظ حالة الهدوء التي تسود الحالة الأمنية الآن في أعقاب أحداث العنف المؤسفة التي وقعت خلال الأشهر القليلة الماضية. وتشيد اليونان مرة أخرى بالإرسال والنشر السريع لقوات الأمن والشرطة من جانب البرتغال واستراليا ونيوزيلندا وماليزيا تلبية لطلب رئيس وحكومة تيمور - ليشتي المتصل بهذا الأمر.

وفي هذه المرحلة يجب أن نظل يقظين وألا نسترخي. فقد أظهرت الأزمة الأخيرة مدى هشاشة الاستقرار في ذلك البلد المستقل حديثا. وقد أدت الأزمة ذاتها، بشتى الطرق، إلى المزيد من الضعف في مؤسسات الدولة كالشرطة. وواضح أن الأسباب الجذرية التي أدت إلى نشوب الأزمة، ولا سيما البطالة في صفوف الشباب، وجروح الماضي التي لم تلتئم حتى الآن، يمكنها أن تظهر من جديد. ولذلك، فإن هناك حاجة إلى وجود أمني دولي معزز.

إن مجلس الأمن الذي أدى دورا حاسما في قيام تيمور - ليشتي، يقع على عاتقه، من وجهة نظرنا، التزام أخلاقي بصون مقومات بقاء ذلك البلد حتى يتمكن بنفسه من توفير الأمن والتنمية.

وكما طلب رئيس الوزراء، السيد راموس - هورتا، فإن البعثة الجديدة التي ستخلف مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي ينبغي لها أن تشمل قوة شرطة منيعة، تساندها قوة عسكرية صغيرة تحت قيادة وسيطرة الأمم المتحدة. وهذا الطلب عكسه الأمين العام في تقريره (S/2006/628).

ونحن نوافق تماما على ذلك. والترتيبات الثنائية لتعزيز حالة الأمن الداخلي، بالرغم من جدواها في الأجل القصير، لا يمكنها أن توفر حلا في الأجل الطويل. والأمم المتحدة في وضع فريد يمكنها من المساعدة على تحقيق الاستقرار في تيمور - ليشتي، وفي الوقت ذاته تقديم المساعدة لتنميتها الاقتصادية. وهناك وكالات عديدة للأمم المتحدة في الميدان تساعد السلطات الوطنية في مختلف برامج المساعدة الإنسانية والإنمائية. وما ينبغي تحسينه هو مستوى ونوعية الأمن الموفر لها من أجل أن تتمكن من العمل في بيئة مستقرة. ولا يمكن توفير ذلك إلا من خلال بعثة جديدة تابعة للأمم المتحدة تشمل عنصرا للشرطة وعنصرا عسكريا كما اقُترح. وعلى أية حال، فإننا نتحدث عن قوة صغيرة نسبيا لا تصل إلى حجم القوات المرسلة إلى أجزاء أخرى من العالم.

وسيكون هذا الترتيب متماشيا مع الاحترام الذي عبرنا عنه لملكية تيمور - ليشتي لأمرها، وسيشجع الحكومة الجديدة بقيادة رئيس الوزراء، السيد راموس - هورتا، في

جهودها، وسيوفر المظلة الأمنية اللازمة لهيئات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في الميدان الإنساني. وبالتالي ، فإن ذلك سيؤكد على تصميم الأمم المتحدة على أنها لن تترك دولة وليدة تصارع مشاكل طفولتها لوحدها.

إن وجود بعثة جديدة تابعة للأمم المتحدة، معززة ومتعددة التخصصات ومتكاملة، سيوفر أيضا المساعدة الضرورية لإصلاح الشرطة وقطاع العدل، ويمكن أيضا أن يدفع قدما بالحوار السياسي الوطني والمصالحة الوطنية. كما أنه سيعزز الإحساس بالثقة لدى شعب تيمور – ليشتي بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي ستجري في العام المقبل.

وفي الختام، أود أن أذكر بأنه يتعين علينا أن نتعلم من تجارب الماضي. فإذا كنا على عجلة من أمرنا عندما أنهينا ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية – وهناك شعور سائد بأننا فعلنا ذلك – فإنه يتعين علينا أن نأخذ جانب الحذر وأن نتريث في هذه المرة. وتتطلع اليونان إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى في المجلس من أجل تحقيق التوافق على أفضل الصيغ لإيجاد حل فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة التي ستخلف مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

السيدة وولكوت ساندرز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): نشكر السيد مارتن على عرضه ونود أن نعرب عن تقديرنا لجهوده من أجل تحقيق المصالحة في تيمور – ليشتي. كما نرحب بوزير الخارجية في مداولات اليوم.

إن توصيات الأمين العام تتخذ نهجا شاملا وتفصيليا في التصدي للأسباب الجذرية للأزمة في تيمور – ليشتي. والولايات المتحدة تقدر بصفة خاصة التوصية بأن يعمل مستشارو الأمم المتحدة بشكل وثيق مع وزيري الدفاع والداخلية في تيمور – ليشتي لضمان اتباع نهج متكامل في القوات المسلحة والشرطة. وسيكون ذلك أمرا ضروريا لإنشاء قطاع أمني ديمقراطي.

ولكننا ما زلنا غير مقتنعين بالحاجة إلى قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة. فالشواغل الأمنية في تيمور – ليشتي داخلية. وهناك قوة دولية في الميدان، وهي مجهزة جيدا بالمعدات والأفراد، ومستعدة للرد في حال نشوء حاجة إلى العمل العسكري.

والولايات المتحدة تؤيد قيام عملية شرطة قوية تابعة للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي تعمل في مجالي إنفاذ القانون والتدريب. وهذه مسألة أساسية بالنسبة للأمن وكذلك في بناء قوة شرطة تحترم سيادة القانون ومسؤولة أمام الحكومة المنتخبة. ونحن نلاحظ أن عمل الشرطة الموثوق به هو مجرد عنصر واحد من عناصر استعادة الهدوء وتهيئة المناخ الذي يوفر للناس الإحساس بالأمن لدى عودتهم إلى ديارهم. ويجب أيضا معالجة المسائل الاجتماعية والسياسية التي كانت سببا للعنف.

ونتفق اتفاقا تاما على أنه لا بد من وجود محاسبة على الجرائم التي ارتكبت في تيمور – ليشتي خلال أعمال العنف التي وقعت الربيع الماضي. وتقدر الولايات المتحدة العمل الذي تقوم بانجازه اللجنة الخاصة للتحقيق. ويحدونا الأمل في أن تتناول اللجنة الخاصة المسؤولية الفردية والمؤسسية، فضلا عن العوامل التي أسهمت في أعمال العنف، بما في ذلك مزاعم التوزيع غير القانوني للأسلحة الذي قام به الموظفون السابقون والحاليون.

ونؤيد بشدة تنشيط وحدة الجرائم الخطيرة بغية استكمال التحقيقات بشأن الفظائع التي ارتكبت عام ١٩٩٩. كما ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن ينظرا في ماهية المساعدة التي يمكن تقديمها للأنظمة القضائية في تيمور – ليشتي وإندونيسيا بغية أن يقدم للمحاكمة

الأشخاص الذين القي القبض عليهم منذ إغلاق الأفرقة الخاصة أو الأشخاص الذين يمكن تقديمهم للمحاكمة في المستقبل.

إن القطاعين القضائي والقانوني في تيمور - ليشتي بحاجة إلى دعمنا، ونناشد شركاء تيمور - ليشتي الاستجابة لتلك الحاجة. ونؤيد التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بأن المصالحة تشكل عنصر رئيسيا في الرد على تلك الجرائم. وينبغي لمؤسسات تيمور - ليشتي بالذات أن تكون المخططة والمنفذة الأولية لجهود المصالحة، مع تيسير الأمم المتحدة وتقديم مساعيها الحميدة.

ولا بد من مواصلة العمل الجوهري للمستشارين الخبراء الموجودين في الوزارات والمكاتب الرئيسية للحكومة بحيث يتمكن أصدقاء تيمور - ليشتي وشركاؤها من مساعدة الحكومة على تطوير الخبرة المطلوبة.

وأخيرا، فإن عمل الوحدة الانتخابية سيشكل عنصرا حيويا في مساعدة حكومة تيمور - ليشتي وشعبها على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في عام ٢٠٠٧. وينبغي لشعبة المساعدة الانتخابية أن تقود ذلك الجهد.

السيدة تينكوبا (بيرو) (تكلمت بالإسبانية): أود، في البداية، أن اشكر السيد إيان مارتن، المبعوث الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية. كما نرحب في القاعة بوجود وزير الخارجية غوسيه لويس غوتيريس.

وفضلا عن ذلك، نود أن نعرب عن شكرنا على تقارير الأمين العام.

إن بيرو تؤيد تأييدا قويا حكومة تيمور- ليشتي وحكومتها في مسعاهما لضمان وجود دولة سلمية ومستدامة في الأجل الطويل. وفي ذلك الصدد، نود أن نبرز التدابير التي اتخذت في الشهر الماضي لوقف أعمال العنف وانعدام الأمن التي شهدها ذلك البلد في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٦.

ونرحب بتعيين السيد خوسية راموس - هورتا رئيسا للوزراء وبتعيين الأعضاء الآخرين للحكومة في ١٠ تموز/يوليه، مما هيأ جوا للهدوء والأمل عقب سلسلة من الحوادث المؤسفة. ونؤمن بأن الأمر الأساسي للحكومة ولمختلف القوى السياسية هو العمل على أساس الحوار والمصالحة وبدعم المجتمع الدولي، وبطبيعة الحال، دعم الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف المحددة بغية ضمان الاستقرار والتنمية وتوفير الأمن في تيمور - ليشتي.

ويقدم تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ١٦٩٠ (٢٠٠٦) تقييما كاملا وموضوعيا للحالة في تيمور - ليشتي، مع توصيات محددة لإنشاء بعثة متكاملة ومتعددة الأبعاد للأمم المتحدة. وتؤيد بيرو تلك التوصيات، التي أود أن ابرز من ضمنها التوصيات التالية.

إننا نؤيد اقتراح الأمين العام بنشر أفراد من شرطة الأمم المتحدة يصل عددهم إلى ٦٠٨ ١ إلى تيمور - ليشتي في الفترة السابقة لانتخابات عام ٢٠٠٧ وفي أثناء هذه الفترة وفي أعقابها، وتخفيض قوام القوة بشكل تدريجي بعد إجراء الانتخابات.

ونؤيد وجود عنصر عسكري صغير تحت رقابة وقيادة الأمم المتحدة يصل قوامه إلى ٣٥٠ من القوات المسلحة وغير المسلحة من جميع الرتب، يتم تركيزه في ديلي، باستثناء أفرقة ضباط اتصال غير مسلحين في المقاطعات الحدودية، على النحو الوارد في الفقرة ١١٨ من تقرير الأمين العام.

ونؤيد إدراج العنصر المدني ومختلف آلياته، بما في ذلك وحدات للشؤون السياسية، والانتخابات، وحقوق الإنسان، والعدالة الانتقالية، والحكم الرشيد، والشؤون الإنسانية والشؤون الجنسانية، على سبيل المثال لا الحصر.

كما أننا نؤيد دعم مراكز العمليات المشتركة ومراكز التحليل المشترك للبعثة.

وباختصار، نشدد على أن بيرو تؤيد إسناد ولاية قوية ورادعة إلى البعثة الجديدة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي الواردة في الفقرة ١١٠ من تقرير الأمين العام. ونود أن تدرج العناصر والأنشطة الواردة في ذلك التقرير في مشروع قرار يعتمده المجلس في الأيام المقبلة.

وبالنسبة للعنصر المدني، نود أن نركز على وحدة الشؤون الجنسانية. فان علاقتها بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن النساء والسلام والأمن تشكل أمرا أساسيا في بلد مثل تيمور - ليشتي، حيث تحتاج النساء إلى توفير فرصة للمشاركة الكاملة في جميع أوجه تعزيز السلام وصونه وبنائه وحيث تحتاج النساء إلى تمكينهن بغية المشاركة في اتخاذ القرار السياسي وتنمية بلدهن.

كما أننا نؤمن بأن من الأهمية بمكان وجود وحدة لحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية بغية رصد حالة حقوق الإنسان ومساعدة السلطات التيمورية في ضمان معاقبة المسؤولين عن انتهاك حقوق الإنسان وتوفير الإنصاف الفردي والجماعي للضحايا.

ومن المنطلق ذاته، نشير إلى تقرير الأمين العام عن العدالة والمصالحة في تيمور - ليشتي، الذي أُولي التركيز فيه على الاعتراف بالجهود التي بذلتها إندونيسيا وتيمور - ليشتي في مجال الحقيقة والمصالحة. ولكننا نؤمن بأن من الأهمية بمكان لكلتا الحكومتين أن تواصلا تعزيز قدرات نظاميهما القضائيين، وخاصة فيما يتعلق بأن يقدم للعدالة الأشخاص المسؤولون عن الجرائم الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان التي ارتكبت في تيمور - ليشتي في عام ١٩٩٩.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية الاستمرار في تعزيز التنمية الاقتصادية في تيمور - ليشتي وعلى وصول الدخل إلى أكثر المحتاجين إليه. وبدرجة كبيرة، سيتوقف النجاح الطويل الأجل لتيمور - ليشتي على نجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى الإشارة الواردة في تقرير الأمين العام إلى ''اتفاق'' بين تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي لإعادة توجيه خطة التنمية الوطنية الحالية بغية جعلها أشد فعالية وأكثر إنتاجا. وإذا أريد التصدي لذلك التحدي، فان الأمر الأساسي للحكومة والقطاعات الاجتماعية الوطنية لتيمور - لشتي هو أن تعمل معا وبصورة مسؤولة في صياغة سياسات وبرامج من اجل تحقيق تلك الغاية.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة وعلى إتاحة الفرصة لنا للكلام عن هذه المسألة الحيوية في منعطف حرج للغاية. ونرحب هنا بحضور السيد غوتيريس، وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي، للمشاركة في هذه المناقشة، ونشكر السيد مارتن على بيانه.

ونظرا لأن ممثل فنلندا سيدلي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ببيان نحن نؤيده، سأقتصر على الإدلاء ببعض الملاحظات التكميلية.

إننا نشارك القلق الذي يشعر به الآخرون حيال الحوادث التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية في تيمور - ليشتي، ونلاحظ مع القلق أن السكان ما زالوا يعانون من عواقب العنف والتدمير الناشئة من هذه الحوادث. ونتفق على أن الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي تغيرت بصورة واضحة، بفضل وجود الشرطة الدولية والقوات العسكرية من أستراليا والبرتغال ونيوزيلندا وماليزيا. ومن الضروري التأكيد على أن العديد من العناصر التي أدت إلى اندلاع الأزمة الأصلية هي عناصر ساكنة فقط، بينما أنشأت الأزمة نفسها مصادر محتملة جديدة لعدم الاستقرار تضيف إلى

تعقيد الحالة، بما في ذلك العدد الكبير من الأسلحة النارية المفقودة. وذكر الأمين العام على النحو الواجب تلك الحقيقة في تقريره الأخير.

إن حكومة جديدة أدت اليمين قبل شهر. وفي الأجل القصير، سيتعين على الحكومة أن تتصدي لعدم الاستقرار ولسخط مختلف فئات المجتمع في أعقاب أزمة عصبية. وفي الأجل الطويل، ستواجه الحكومة بالتحدي المعقد لبناء دولة جديدة.

وأنجزت الأمم المتحدة قدرا كبيرا من العمل في تيمور – ليشتي ولكن ما زالت هناك تحديات كبيرة تتمثل في توفير الأمن الطويل الأجل والتنمية المستدامة. وما زالت المؤسسات الناشئة في ذلك البلد مؤسسات ضعيفة. ومع الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة العام القادم، فان تيمور – ليشتي تقترب أيضا بصورة سريعة من منعطفات حاسمة أخرى في تاريخها. وستحظى الانتخابات بأهمية قصوى، بالرغم من أننا نتفق مع السيد مارتن على أن الانتخابات لا تشكل سوى عنصر واحد في بناء مجتمع ديمقراطي ناجح. وستكون الانتخابات هامة بالنسبة لاستقرار تيمور – ليشتي وتطورها الديمقراطي في المستقبل ولا بد من إجرائها بطريقة نزيهة وحرة. وفي ذلك الصدد، نسلّم تماما بضرورة مواصلة مشاركة المجتمع الدولي في مساعدة تيمور – ليشتي على استعادة النظام وبناء الديمقراطية.

ولا بد من وجود دولي جديد في تيمور – ليشتي من أجل ملاءمة الظروف المتغيرة. ونؤيد إنشاء بعثة للأمم المتحدة جديدة قوية ومتعددة الجوانب في تيمور – ليشتي. وسيتمثل دورها في تعزيز المكاسب التي حققتها الأمم المتحدة بالفعل في البلد، ومساعدة الحكومة التيمورية على ضمان الاستقرار السياسي ودعم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي تجرى في عام ٢٠٠٧ والمحافظة على الأمن العام. وستساعد كذلك تيمور – ليشتي على إعادة بناء القطاع الأمني برمته وبناء اقتصادها ومكافحة الفقر وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وفي الوقت ذاته، من المهم أن نلاحظ أنه لا بد للحكومة التيمورية والشعب التيموري من الامتلاك التام للعملية الانتقالية والمسؤولية الكاملة عنها بدعم متواصل من المجتمع الدولي.

وملاحظة أخيرة، نحن أيضا نرغب في التشديد على أن أحد العناصر الهامة في بناء السلام والمصالحة في تيمور – ليشتي يشمل التشجيع على المصالحة الوطنية. ولقد التزم رئيس الوزراء راموس – هورتا والرئيس غوسماو كلاهما بذلك الهدف، بدون التضحية بالمساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال الأشهر الأخيرة. ونلاحظ مع الارتياح أن لجنة التحقيق المستقلة الخاصة قد استكملت الزيارة الأولى من أصل زيارتين ترميان إلى إثبات الحقائق والظروف المحيطة بالوقائع التي حصلت في نيسان/أبريل وأيار/مايو، بما في ذلك أسباب حصولها. ونود أيضا أن نشدد على الحاجة إلى إيلاء الاهتمام المتواصل لضرورة المساءلة عن جرائم حقوق الإنسان التي ارتُكبت سابقا في تيمور – ليشتي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غانا.

بداية، اسمحوا لي بأن أرحب في المجلس بصديقي وزميلي السابق السفير خوسيه لويس غوتيريس، وأود بالإضافة إلى ذلك أن أتمنى له التوفيق في مهمته الجديدة بصفته وزير خارجية بلده. واسمحوا لي أيضا بأن أكرر الإعراب عن تقديرنا للمساهمات التي لا تقدر بثمن التي قدمها الممثل الخاص السيد سوكيهيرو هاسيغاوا والمبعوث الخاص إيان مارتن فيما يتعلق بوضع تيمور – ليشتي على المسار الصحيح ثانية بعد الاضطرابات المؤسفة التي حدثت في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وهما لم يبرزا التحديات التي تواجه

البلد فحسب بل، إنهما قدما نظرة متبصرة واقتراحات مفيدة جدا بشأن المضي قدما.

ومن بين الجوانب ذات الأولوية التي تستحق اهتماما وثيقا ترسيخ المؤسسات الديمقراطية ودعم الانتخابات والمصالحة الوطنية والقانون والنظام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية وإعادة التأهيل وتخفيف الفقر وتوفير الخدمات الأساسية. وستتطلب مواجهة تلك التحديات فعلا مزيجا من المبادرات المحلية والدعم الدولي مع وجود الأمم المتحدة في الطليعة. وما هو أهم من ذلك، أنها تذكرنا بشدة أن ستة أعوام لا تكفي لتحويل هذا البلد المستقل حديثا إلى ديمقراطية تنعم بالاستقرار والرخاء.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، (S/2006/628)، إن مهمتي بناء الدول وبناء السلام طويلتا الأجل. ولذا، وفي محاولة تشذيب الشراكة بين المجتمع الدولي و تيمور - ليشتي، لجعلها أكثر تركيزا، يجب أن نبدي أيضا عناية بتحقيق التوازن الصحيح، مع مراعاة الدروس الحيوية التي تعلمناها من الاضطرابات التي نشبت في ديلي في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

وفي الوقت ذاته، نسلم بأن دعم المجتمع الدولي لا يمكن أن يكون بديلا لتصميم والتزام حكومة تيمور - ليشتي وشعبها ببناء دولتهم المتحدة الديمقراطية والمزدهرة. ولذا، نحث على بذل أقصى الجهود لتطوير القدرات المحلية بأسرع وقت ممكن.

وفيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في المستقبل، نسلم بأنها من الواضح في موقع جيد يسمح لها بتحديد دور المجتمع الدولي وإدارته أثناء انتقال تيمور - ليشتي إلى دولة أكثر استقرارا وقدرة. ونؤيد الدعوة إلى إنشاء بعثة قوية من قوات الشرطة والقوات العسكرية والمدنية التابعة للأمم المتحدة، تستطيع ضمان سيادة القانون والنظام ريثما تتم إعادة تنظيم وهيكلة قوات الشرطة وقوات الجيش التيمورية بغية رفع مستوى حرفيتها.

ومن الجلي، أنه لا يمكن أن يحدث تطور مجد في مناخ يسوده انعدام القانون والإفلات من العقاب. ومن ناحية أخرى، لا يمكن أن يكون هناك أمن دائم حيثما لا تلبى احتياجات الناس الأساسية. وفي تيمور - ليشتي، كما في البلدان الأخرى التي تمر بظروف مماثلة، لا يمكن إنكار الصلة القائمة بين الفقر وانعدام الأمن. ولا يسهل كذلك تحقيق المصالحة في مجتمع يتهافت الناس فيه على ما يتوفر من نزر يسير. ولا محالة أن الفقر يتجه إلى إنشاء أقلية تتمتع بالامتيازات وتقوية الإحساس بالتفرقة بين أكثر الناس حرمانا. وبالتالي، علاوة على إصلاح القطاع الأمني وبناء القدرات المؤسسية، يجب منح أعلى الأولويات لإيصال الخدمات الأساسية كالخدمات المتصلة بالصحة والتربية والماء والإصحاح، فضلا عن توفير فرص مجدية للحصول على الرزق وخاصة للشباب.

ولكن، في الأجل القصير يجب معالجة العواقب الإنسانية للاضطرابات الأخيرة بصورة عاجلة، بغية منع الأشخاص النازحين داخليا من زيادة تفاقم الاستياء في المجتمع. ولا بد من مشاركة كل شخص ذي بدن سليم بطريقة نشطة ومنتجة في تنمية الأمة.

و لم تكشف الأحداث الأخيرة عن عدم كفاية هياكل الحكم في تيمور - ليشتي فحسب؛ بل وما هو أهم من ذلك، أنها بينت الحاجة الملحّة إلى الحد من بطالة الشباب وما يصاحبها من فقر وحرمان. ولذا، ينبغي لفكرة إبرام "اتفاق" بقيادة التيموريين على أساس خطة التنمية الوطنية أن تحدد عمق المشاركة بين المجتمع الدولي وتيمور - ليشتي. ومن المؤمل، أن تكون انتخابات العام القادم فرصة لشعب

تيمور – ليشتي للبداية من جديد بعزيمة متجددة من أجل المضي قدما.

الآن أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد خوسيه لويس غوتيريس، وزير الخارجية والتعاون في تيمور – ليشتي.

السيد غوتيريس (تيمور – ليشتي) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف العظيم أن نراكم، ياصديقي العزيز السفير نانا إيفاه أبنتنغ، تتولون رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتمنى لكم ولبلدكم، غانا، كل النجاح خلال هذه الأوقات الحافلة بالتحديات.

واليوم أود أن أتشاطر مع المجلس آراء حكومتي بشأن دور الأمم المتحدة ووجودها والمساعدات الدولية في تيمور – ليشتي في المستقبل فيما بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦. واسمحوا لي بأن أبدأ بتكرار الإعراب عن امتناننا، بالنيابة عن الشعب التيموري للبلدان المساهمة بقوات – استراليا وماليزيا ونيوزيلندا والبرتغال – على إعادة استتباب القانون والنظام وإنقاذ أرواح التيموريين بسرعة وكفاءة. وجاء ذلك التدخل بناء على طلب من رئيس الجمهورية السيد زنانا غوسماو؛ ورئيس البرلمان الوطني، السيد فرانسيسكو لو – أولو غوتيريس، ورئيس وزراء أول حكومة دستورية السيد ماري ألكيتاري.

ونرحب بتقرير الأمين العام كوفي عنان، ونشيد بمساهمة المبعوث الخاص إيان مارتن وفريقه في بعثة التقييم. وفي ذلك الصدد، نحن نتفق مع توصياته التي تتسق مع روح رسالة الرئيس غوسماو وكبار القادة الآخرين الذين دعوا إلى إنشاء بعثة قوية من قوات الشرطة والجيش والأفراد المدنيين لتقديم المساعدة إلى شعب تيمور – ليشتي. وأعقبت ذلك رسالة من رئيس الوزراء راموس – هورتا في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إليكم سيدي الرئيس، وإلى الأمين العام تدعو إلى إنشاء بعثة متعددة الأبعاد ومتكاملة لبناء السلام، بقوات شرطة ذات قدرة كبيرة وقوة عسكرية صغيرة تحت قيادة الأمم المتحدة ومراقبتها.

ويقدم تقرير الأمين العام سردا جيدا وتحليلا سليما للأحداث التي حصلت في نيسان/أبريل وأيار/مايو هذا العام. وتوخيا للاختصار، لن أسهب أكثر في ذلك الصدد. وكشفت تلك الأحداث عن إخفاقات مؤسسية لقوات الأمن وضعف المؤسسات الديمقراطية. وكشفت أيضا عن الحاجة الماسة إلى المساعدة الدولية الطويلة الأجل في بناء مؤسسات دولة تتوفر لها مقومات البقاء، وخاصة في مجالات الأمن والعدالة والتنمية.

وإذ ندرك أن الإخفاقات المؤسسية في قوات الشرطة الوطنية التيمورية والقوات المسلحة التيمورية تشكل لب الأزمة الراهنة في تيمور – ليشتي، يصبح مطلوبا اتباع نهج شامل لإصلاح القطاع الأمني. ويكتسي الدعم الاستشاري الدولي أهمية في استعراض دور قطاع الدفاع واحتياجاته في المستقبل، بما في ذلك القوات المسلحة التيمورية ووزارة الدفاع.

وفي مجال العدالة، فإن الأموال المتاحة في إطار برنامج نظام العدالة الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لا تكفي لتغطية احتياجات الدعم لمكتب المدعي العام، وعلى وجه الخصوص في ضوء حوادث العنف الأخيرة والزيادة المتوقعة في عدد القضايا التي سيكون على النظام القضائي الوطني أن ينظر فيها. كما أن هناك حاجة إلى عدد كبير من موظفي حقوق الإنسان لدعم مؤسساتنا الوطنية بما فيها مكتب أمين حقوق الإنسان والبرلمان الوطني وكذلك المجتمع المدني، في رصد وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والنهوض بالعدالة والمصالحة. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن

يبقى المجتمع الدولي منخرطا في تشجيع الالتزام الحقيقي بالعدالة وحقوق الإنسان، الكامن في الحكومة والمجتمع المدني وفي أوساط الشعب التيموري.

وفي الوقت ذاته، أود أن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن أن الحكومة ستبحث على جناح السرعة عن حل للتظلمات المقدمة من ٥٩٤ من الملتمسين، وذلك من خلال لجنة التحقيق الوطنية التي تم تنشيطها مؤخرا.

وأود أن أعرب عن تقدير حكومتي البالغ لعمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة التي تقوم حاليا بإجراء تحقيق في أحداث ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل و ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو، والأحداث المتصلة بها، التي أسهمت في تفجر الأزمة. وإثبات الحقائق والظروف المتعلقة بتلك الأحداث سيكون حاسما إذا كان المراد لتيمور - ليشتي أن تحقق المصالحة وتعلي سيادة القانون. وستقدم اللجنة نتائجها وتوصياتها بحلول ٧ تشرين الأول/أكتوبر. إن الحكومة تعتبر نظام العدالة المحلي الوسيلة الأساسية للمسائلة عن أية أفعال إجرامية وانتهاكات لحقوق الإنسان تحددها اللجنة. وبالتالي، فإننا نرحب بتقرير الأمين العام عن العدالة والمصالحة (S/2006/580). والحكومة تنظر حاليا في التوصيات الواردة فيه، وستتخذ التدابير اللازمة.

ونعتقد أن وجودا قويا لشرطة دولية سيكون أمرا حيويا، إذا كان المطلوب تأدية المهام الشرطية التنفيذية في ديلي وفي كامل أنحاء تيمور - ليشتي، بينما يعاد تأسيس الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وسيكون وجود ضباط شرطة الأمم المتحدة على نفس القدر من الأهمية في مساعدة وزيادة تعزيز قدرة شرطتنا الوطنية في مجال صون القانون واحترام حقوق الإنسان في كل المقاطعات والمقاطعات الفرعية. ومع أن الشرطة الوطنية تدربت على أيدي شرطة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين، وتملك الدراية الفنية الأساسية للقيام بخدمات الشرطة الروتينية، فقد أثبتت آخر الأحداث عجز الشرطة الوطنية عن التعامل على النحو الكافي مع التطورات التي تتسم بطبيعة سياسية. ونزاهة الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي ستختبر مرة أخرى عند تعاملها مع أول انتخابات على نطاق الأمة وسط بيئة سياسية متوترة. ووجود شرطة الأمم المتحدة سيكون حيويا في إسداء النصح وفي دعم الشرطة الوطنية في تخطيط وتنفيذ مسؤولياتها الأمنية المتصلة بالانتخابات، بما في ذلك من خلال التدريب والمساعدة في وضع وتنفيذ خطة أمنية شاملة للانتخابات، تهدف إلى اتقاء التوتر والعنف المحتمل طوال الفترة الانتخابية.

والحكومة بصدد التحضير للانتخابات المقبلة. ومشاريع القوانين الانتخابية المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والتي قدمت للبرلمان الوطني لإجراء مناقشة علنية واسعة النطاق بشأنها، من المتوقع الموافقة عليها بعد انتهاء عطلة البرلمان السنوية في منتصف أيلول/سبتمبر. وقد وافق الرئيس والحكومة على إجراء كل من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية قبل أيار/مايو ٢٠٠٧.

إن حكومة تيمور - ليشتي ملتزمة بإجراء عملية انتخابية حرة ونزيهة وذات مصداقية. وبعد التشاور داخليا، ووضع الشواغل التي أثارها المجتمع المدني في الاعتبار الواجب، دعت الكنيسة وغيرها من أصحاب المصلحة المجتمع الدولي إلى مساعدتنا في ذلك المسعى، بما في ذلك من خلال توفير الدعم الفني واللوجستي. ونعتزم مواصلة المناقشات مع الأمم المتحدة بخصوص أكثر أنواع المساعدة ملاءمة.

تعد تيمور - ليشتي من بين أفقر البلدان في العالم. ومع أن الأسباب الأساسية الكامنة وراء الأزمة الراهنة سياسية ومؤسسية في طبيعتها، فإن الفقر، بما يتصل به من ارتفاع في معدل البطالة في الحضر وعدم وجود أية

احتمالات لفرص عمل وخاصة بالنسبة للشباب، ساهم أيضا في حدوث الأزمة. وبغية ضمان الدعم المتسق للتنمية الاقتصادية لبلدنا، ينبغي للبعثة الجديدة أن تعمل عن كثب مع الحكومة وشركائها، وتوفر المساعدة في رسم سياسات واستراتيجيات لخفض الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، من أجل تعزيز أهداف خطتنا الإنمائية الوطنية، والعمل نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

بالأمس، اعتمد البرلمان الوطنية ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وهي تمثل زيادة قدرها ١٢٢ في المائة مقارنة بالسنة المالية السابقة. وكما قال الرئيس راموس - هورتا، فإن الميزانية تناصر الفقراء وتناصر خلق فرص العمل. ونأمل ونتضرع أن يساعدنا الجمع بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأفضل، وتواصل الدعم الدولي في جميع المجالات، في التغلب على الأزمات الحالية.

ونحن نسلم بوجود اختلافات في الآراء بين الدول الأعضاء، ولكنني آمل في أن يأخذ المجلس في الحسبان خطورة الحالة التي تواجه شعبنا وبلدنا اليوم. ومع أنه لم يعد هناك إطلاق للنيران، فلا يزال الكثير من الأسلحة في أيدي المدنيين، ولا يزال من المتعين أن تعالج الأسباب الجذرية للصراع معالجة كاملة، وإعادة تأسيس قوات الدفاع والشرطة ستتطلب منا مزيدا من الوقت. وسيحتاج الأمر إلى سنوات وسنوات لكي تستعيد تلك المؤسسات ثقة شعبنا. وبالتالي، نؤمن بأهمية توصيات الأمين العام بما فيها تلك المتصلة بوجود قوة عسكرية صغيرة تحت قيادة وسيطرة الأمم المتحدة. وذاك هو أفضل خيار لدينا في مواجهة الأزمة الراهنة في تيمور - ليشتي.

وبصفتي زميلا ظل سنوات طويلة يشارك أعضاء المجلس الأروقة وغرف الاجتماعات في هذا البيت، أناشد المجلس أن يتعاون معنا لضمان ألا ترتد تيمور - ليشتي إلى الصراع مرة أخرى.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديري لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي وجميع العاملين فيه، وبالذات الممثل الخاص هاسيغاوا، على ما قدموه من تعاون ودعم ممتازين للحكومة والشعب أثناء الأزمة التي واجهناها في الآونة الأخيرة. ونود أيضا أن نشكر المجتمع الدولي على دعمه، والسفارات في تيمور - ليشتي على تعاونها ودعمها أثناء الأزمة. وسوف نعمل معكم جميعا بعزم وتصميم حتى نضمن أن يكون لشعبنا مستقبل عظيم - مستقبل يعمه السلام والاستقرار والنماء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

السيدة لينتونن (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. والبلدان التالية تعلن تأييدها لهذا البيان: بلغاريا ورومانيا وتركيا وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا وأيسلندا وليختنشتاين والنرويج وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

قبل شهرين، عقد المجلس جلسة علنية بشأن تيمور - ليشتي (انظر S/PV.5457)؛ وكانت الحالة تبدو حرجة في ذلك الوقت. واستمر وقوع أعمال عنف متفرقة، وإشعال الحرائق عمدا، وسلب ونهب ومصادمات بين العصابات، وكان اتجاه الأحداث يبدو غير واضح. وبعدئذ أمكن تثبيت استقرار الحالة الأمنية العامة، وانقضت مرحلة الطوارئ. ويشيد الاتحاد الأوروبي بالبلدان التي ردت بصورة إيجابية عندما طُلب إليها تقديم المساعدة. لقد اكتست الاستجابة السريعة لأستراليا، والبرتغال، وماليزيا، ونيوزيلندا أهمية بالغة.

وعلى الصعيد السياسي، اتخذت خطوات هامة إلى الأمام بتعيين السيد خوصيه راموس – أورتا رئيسا للوزراء في ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وتشكيل الحكومة الجديدة بعد ذلك بقليل. ويرحب الاتحاد الأوروبي بذلك التقدم السياسي، ويود تهنئة رئيس الوزراء راموس – أورتا والسيد خوسيه لويس غوتيريس، وزير الخارجية والتعاون، على مسؤولياتهما الجسيمة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد لمجلس الأمن أنه سيواصل الدعم الأوروبي لتيمور –ليشتي وحكومتها الجديدة.

بيد أنه لا بد من التأكيد على أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الحالة الآن في تيمور – ليشتي مستقرة وعلى مايرام. فالتوتر لا يزال قائما، ومن الواضح أن الاحتياجات الإنسانية لجزء كبير من السكان لم يتم بعد تلبيتها. ولا يزال هنالك ما يزيد على ٠٠٠ ١٥٠ من المشردين داخليا، كما أن العديد من الناس يرفضون العودة إلى ديارهم. ومن غير المعروف حتى الآن أين يوجد عدد كبير من الأسلحة، ويُعتقد أنها بحوزة أفراد وجماعات منظمة. ويمثل جو الخوف هذا دليلا واضحا على استمرار هشاشية الحالة والحاجة إلى معالجة العوامل الكامنة للأزمة، التي لا تزال بعيدة كل البعد عن الحل.

ويجب تحليل أحداث الأشهر الأخيرة بجد وإخلاص. وعلينا معالجة المشاكل الحقيقية الكامنة بغية التوصل إلى المصالحة الوطنية. ويسر الاتحاد الأوروبي ملاحظة أن ذلك بالذات هو ما ينوي رئيس الوزراء الجديد فعله. وستضطلع اللجنة الخاصة المستقلة للتحقيق في تيمور – ليشتي، كما طلب السيد راموس – أورتا وأعلن الأمين العام، بدور هام في ذلك الجهد. ومن المرتقب أن تقدم اللجنة تقريرا عما ستتوصل إليه من نتائج في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

ويشدد الاتحاد الأوروبي كذلك على أن المطالبة بالعدالة والمساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة عام ١٩٩٩ ما زالت مسألة أساسية في حياة العديد من التيموريين. ولهذا، يرحب الاتحاد بتقرير الأمين العام عن إقامة العدل والمصالحة في تيمور – ليشتي وتوصياته الرامية إلى استكمال التحقيقات في حالات الجرائم الخطيرة التي لم تحسم بعد، وتشجيع المصالحة و تعافي المجتمعات المحلية. وتؤكد الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستُنظم في عام ٢٠٠٧، بطبيعة الحال، على أهمية المصالحة السياسية والوطنية.

ويتمثل هدف المجتمع الدولي العاجل في دعم تيمور – ليشتي في تعزيز النظام العام، والسعي إلى تحقيق المصالحة بين جميع المعنيين وكل قطاعات المجتمع. ومن الجلي أن الأمم المتحدة ستنهض بدور محوري في تلك العملية. ومن الواضح، بالتالي، أننا سنحتاج إلى مشاركة مُعززة وطويلة الأجل من جانب الأمم المتحدة حتى نضمن ملكية التيموريين لتلك العملية، واستدامة جهود الأمم المتحدة.

إن آراء الحكومة التيمورية – التي تم الإعراب عنها بوضوح في الرسالة المؤرخة ٤ آب/أغسطس الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الوزراء راموس – هورتا – والتقييم الوارد في تقرير الأمين العام عن تيمور ليشتي عملا بقرار مجلس الأمن ١٦٩٠ (٢٠٠٦)، يجب أن تكونا من بين العوامل التوجيهية عند اتخاذ قرار بشأن حجم بعثة الأمم المتحدة المقبلة وشكلها، بعد انتهاء ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي بعد بضعة أيام.

ويجب على الأمم المتحدة أن تتعهد بتقديم دعم كبير في مختلف القطاعات، بما فيها سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والقضايا الجنسانية، وبناء قدرات المؤسسات، وحل الصراعات، والإصلاح الشامل للقطاع الأمني. ولا بد من تحديد المهام الأساسية للبعثة الجديدة للأمم المتحدة المتعددة

الأبعاد والمتكاملة، بصورة دقيقة، واتخاذ قرار بشأن ولايتها بشكل يتفادى حالات التداخل التي لا لزوم لها مع وكالات، أو صناديق، أو برامج راهنة تابعة للأمم المتحدة، وغيرها من شركاء التنمية، التي تساهم بالفعل مساهمة قيمة جدا في تنمية تيمور - ليشتي. ففعالية التنسيق، ووضوح المسؤوليات، والتقسيم الواضح للعمل شروط أساسية لتحقيق النجاح.

وما برح الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، على مدى سنوات، شركاء تنمية بارزين لتيمور - ليشتي، ولا يزال الاتحاد يولي اهتماما كبيرا للحالة في البلد. فالمبعوث الخاص للمفوضية الأوروبية لدى تيمور - ليشتي السيد ميغيل أمادو زار ديلي مؤخرا لتقييم الحالة الراهنة والنظر في سبل تعزيز تعاون المفوضية الأوروبية مع تيمور - ليشتي، بما في ذلك إنشاء بعثة للمفوضية في ديلي. ويتعهد الاتحاد الأوروبي بمواصلة دعم تيمور - ليشتي، ويثق أنه في هذه الظروف العصيبة، ستلبي الأمم المتحدة بصورة كافية طلب تيمور - ليشتي تقديم المساعدة لها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد شيوك (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نود الإعراب عن امتناننا للمبعوث الخاص إيان مارتين على إحاطته الإعلامية، وتهنئتنا لوزير الخارجية غوتيريس. وتسرنا رؤيته من جديد.

إن تيمور - ليشتي في حاجة للمساعدة. ولقد سبق للمجتمع الدولي أن استجاب لهذه الحاجة. ففي عام ١٩٩٩، أنشئت الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية، التي أعقبتها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، ثم، مؤخرا، مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. السؤال المطروح، بطبيعة الحال، هو: ماذا سيحث بعد ذلك؟

ونحن نؤمن أن تقرير الأمين العام يوفر الجواب. فهو نص شامل وبعيد النظر يتضمن توصيات معقولة. وهو لم يأت من عدم، بل ارتكز على بعثة التقييم التي قادها المبعوث الخاص إيان مارتين. وأجرى السيد مارتين وفريقه مشاورات مع قطاعات واسعة من المجتمع التيموري والمعنيين الدوليين. ومن الواضح أن ملاحظاتهم وتحليلاتهم ساهمت بشكل كبير في جودة التقرير.

والأمر لا يتعلق بالأمم المتحدة فحسب، فقادة تيمور - ليشتي أيضا عبروا عن آرائهم. ففي رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، قال رئيس الوزراء خوصيه راموس - أورتا:

> ”لا بد من وجود وحدة قوية تضم عناصر من الشرطة وعناصر عسكريين ومدنيين من أجل مساعدة الشعب التيموري على توطيد دعائم السلام والحرية اللذين نالهما بعد نضال شاق. ويسود توافق في الآراء بين جميع المعنيين على أن الحالة في تيمور — ليشتي تقتضي إنشاء بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تكون متعددة الأبعاد ومتكاملة“ (S/2006/620, annex).

كما تكلم عن وحدة مدنية قوية، وقوة شرطة بها عدد كبير من الأفراد، وقوة عسكرية صغيرة، تكون كلها تحت قيادة الأمم المتحدة وسيطرتها. إذا كانت تلك هي آراء قادة تيمور - ليشتي، فما علينا إلا الإنصات. فشعب تيمور - ليشتي هو صاحب المصلحة الأول والأخير في هذه العملية.

وبناء الدولة عملية بالغة الأهمية. ولعل الاضطرابات في تيمور - ليشتي تذكرة قوية بإمكانية الرجوع القهقرى. غير أن ذلك لا يجب أن يثبط عزمنا. ولا بد من تقبل تعثر خطانا، لأنه نادرا ما تأتي الرياح بما تشتهي السفن في عملية

بناء الدولة. والواقع أن هذا الأمر يجب أن يحفزنا على الإبحار ضد التيار لضمان النجاح في مواجهة المصاعب.

ولقد حدد تقرير الأمين العام بشكل صائب المجالات ذات الأولوية. وضمان الأمن والاستقرار يكتسي أهمية حاسمة. ويجب علينا في هذا الصدد أن نشكر أستراليا، وماليزيا، ونيوزيلندا، والبرتغال على جهودها الرائعة. ويشكل إصلاح القطاع الأمني مجالا رئيسيا كذلك. لقد كانت الإخفاقات المؤسسية في قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي، والقوات المسلحة في تيمور – ليشتي في صلب هذه الأزمة، وهما بحاجة لإعادة البناء. وعلاوة عن ذلك، يتعين القيام بمصالحة سياسية. وستحتاج تيمور – ليشتي أيضا إلى دعم انتخابي في فترة ما قبل الانتخابات المزمع تنظيمها في عام ٢٠٠٧ وخلالها. وتمر تيمور – ليشتي بمرحلة انتقالية، ولا بد من وجود قوة شرطة كبيرة ووحدة عسكرية صغيرة تابعتين للأمم المتحدة. وهاتان الوحدتان ستساهمان في استعادة الاستقرار والقانون والنظام، حتى يستطيع التيموريون أنفسهم النهوض مرة أخرى وعلى نحو تام بتلك الأدوار.

وقال ألبرت أينشتاين ذات مرة: ”أنا لا أفكر في المستقبل أبدا، فهو يأتي بالسرعة الكافية“. واسمحوا لي أن أكون مغرورا وأعرب عن عدم اتفاقي معه. إن علينا أن نفكر في مستقبل تيمور – ليشتي. وعلينا أن نساعدها على تهيئة ظروف تنميتها، لتصبح دولة مستقرة ومتماسكة. وفي الوقت ذاته، علينا مساعدتها على بناء قدرات مؤسساتها وشعبها. ويشير تقرير الأمين العام بشكل صائب إلى أن هذه الجهود ستتطلب التزاما طويل الأجل. لقد كانت الأمم المتحدة محور تلك الجهود منذ استقلال تيمور – ليشتي. وستظل محور تلك الجهود على مدى السنوات القليلة القادمة. ويجب أن نظل ملتزمين. فإذا نجحنا في هذا الأمر، يمكن أن نتطلع إلى مستقبل أكثر إشراقا لتيمور – ليشتي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل البرتغال.

السيد سالغويرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أتقدم إليكم بجزيل الشكر يا سيدي الرئيس على إتاحتكم لي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن. وقبل أن أبدأ ملاحظاتي، أود أن أوجه التحية لوزير الخارجية هوسيه لويس غوتيريس. إن الالتقاء به مرة أخرى هنا في هذا المبنى وخاصة في المجلس لمبعث سرور عظيم. وأود أيضا أن أشكر السيد إيان مارتن على تقديمه تقرير الأمين العام عن الحالة في تيمور– ليشتي (S.2006/628) وعلى توصياته فيما يتعلق بإنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاسيغاوا، وعلى معاونيه للعمل الذي يؤدونه في تيمور – ليشتي.

وتتفق البرتغال مع البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي. ولكني أود أن أضيف بصفتي الوطنية ما يلي.

فيما يتعلق بالمناقشات الجارية بشأن ولاية بعثة جديدة للأمم المتحدة في تيمور – ليشتي وتكوين تلك البعثة، تحكم الموقف البرتغالي عناصر ثلاثة رئيسية. أولا، نحترم الإرادة السيادية والاستقلال السياسي لتيمور – ليشتي. وفي هذا الصدد، وجه رئيس الوزراء راموس – هورتا رسالة (S/2006/620، المرفق) إلى رئيس مجلس الأمن في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، يحدد فيه بجلاء توقعات تيمور – ليشتي بشأن ضرورة إنشاء بعثة متعددة الأبعاد ومتكاملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

ثانيا، نرحب بتقييم الأمين العام الشامل وتوصياته الواردة في التقرير. ونثني على ما تبديه الأمانة العامة من مقدرة مهنية نعرفها جيدا منذ أيام التفاوض بشأن حصول تيمور – ليشتي على تقرير المصير.

ثالثا، يستند تقييمنا نحن إلى التزامنا الثنائي العميق إزاء تيمور - ليشتي، وبخاصة إلى أن البرتغال ما زالت أكبر المانحين لتيمور - ليشتي إلى حد بعيد، حيث تضطلع ببرامج للتعاون في مجالات كثيرة، منها العدالة والتعليم والصحة والحماية الاجتماعية والشرطة والقوات المسلحة والجمارك والمالية وهلم جرا.

وبالرغم من أن الحالة قد استقرت بوجه عام، ما زلنا نواجه التداعيات الأمنية والإنسانية البالغة الخطورة لهذه الأزمة. فلا تزال آلاف الأسلحة مجهول مصيرها وقد تستخدم في مزيد من الأعمال الرامية إلى إحداث زعزعة عنيفة للاستقرار. ولا تزال أجواء الخوف مخيمة، حيث يبلغ عدد المشردين داخليا نحو ١٥٠ ٠٠٠ شخص، وهو عدد هائل بالنسبة لبلد صغير كهذا. وفيما يتعلق بالشرطة والأسلحة العسكرية التي لا يُعلم مصيرها، لا بد لنا من الاعتراف بأن القوات الدولية لم تحقق سوى نتائج متواضعة. وسيكون من الصعب التوصل إلى مصالحة سياسية مستدامة في مناخ يملك أصحاب المظالم السياسية من الأفراد والجماعات فيه أسلحة غير مشروعة.

وقد ذكرت في الجلسة المفتوحة الأخيرة عن تيمور - ليشتي التي عقدها المجلس في ١٣ حزيران/يونية ٢٠٠٦ (انظر S/PV.5457) أن تيمور - ليشتي تحتاج إلى عالمية وحَيْدة الأمم المتحدة، التي يجب أن تضطلع من جديد بدور رئيسي. وقد عزز الواقع الميداني اعتقادنا هذا. فلا يمكن لغير الأمم المتحدة النجاح في قيادة الجهود المبذولة لتيسير الحوار السياسي والمصالحة، واستعادة الأمن والحفاظ عليه، وكفالة أن تتسم انتخابات عام ٢٠٠٧ بالهدوء والحرية والنزاهة.

وتمشيا مع توقعات تيمور - ليشتي، التي أعرب عنها رئيس الوزراء راموس - هورتا في رسالته المؤرخة ٤ آب/أغسطس، وكما أكد وزير الخارجية هوسيه لويس غوتيريس مجددا اليوم، ستقوم البرتغال باستعراض الترتيب الثنائي الحالي المتعلق بوجود قوة الشرطة التابعة لها في تيمور - ليشتي، وذلك بهدف وضع تلك القوة وغيرها من العناصر على أهبة الاستعداد للعمل تحت قيادة الأمم المتحدة وسيطرتها.

وأشير الآن إلى أن إحدى التوصيات الرئيسية في تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، المعروف على نطاق واسع بتقرير الإبراهيمي، فيما يتعلق بأهمية وضوح الولايات ومصداقيتها وإمكانية تنفيذها، تنص على أنه:

> ”ينبغي أن تلبي قرارات مجلس الأمن متطلبات عمليات حفظ السلام عندما تنشر في أحوال محتملة الخطر، وبخاصة الحاجة إلى تسلسل واضح للقيادة وتوحيد الجهود.“ (S/2000/809، الفقرة ٦٤ (ج))

وتعرب البرتغال عن تأييدها الكامل للتوصيات الواردة بتقرير الأمين العام فيما يتعلق بعناصر الشرطة والعناصر العسكرية لبعثة المتابعة في تيمور - ليشتي. كما نعلق بصفتنا من المساهمين في هذه البعثة في المستقبل أهمية كبيرة على أمن جميع أفراد الأمم المتحدة، بمن فيهم رعايانا، ونرى بالتالي من الضروري أن تدعم هذه البعثة قوة عسكرية ذات حجم ملائم تحت قيادة وسيطرة الأمم المتحدة.

ولأسباب سياسية وتنفيذية، نجد صعوبة كبيرة في فهم أي حل يتجاهل الإرادة السيادية لتيمور - ليشتي وتوصيات الأمين العام والدروس المستفادة من الماضي القريب في شأن ضرورة وجود تسلسل واضح للقيادة وتوفير الأمن الكافي لأفراد الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام.

ونرحب بإنشاء لجنة خاصة مستقلة للتحقيق في تيمور – ليشتي، على النحو الوارد في الرسالة المؤرخة ٨ حزيران/يونيه الموجهة من رئيس الوزراء راموس – هورتا إلى الأمين العام (S/2006/391، المرفق)، ونرحب خاصة بأن جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة تعتبر ذلك خطوة ضرورية للتوصل إلى تسوية سياسية وإقرار سيادة القانون.

ولا تزال المطالبة بالعدالة والمساءلة عن الجرائم الجسيمة المرتكبة في عام ١٩٩٩ مسألة أساسية في حياة كثير من التيموريين. وترحب البرتغال بتقرير الأمين العام عن العدالة والمصالحة في تيمور – ليشتي (S/2006/580)، ولا سيما بتوصياته الرامية إلى إتمام التحقيقات في قضايا الجرائم الجسيمة التي لم تُنظر بعد وضرورة المصالحة وتعافي المجتمعات المحلية.

ولا يزال يلزم عمل الكثير في هذا الصدد، كما أظهرت نوبات العنف الأخيرة، وعلى وجه التحديد الهجمات على عدة مؤسسات قضائية تيمورية رئيسية، الأمر الذي سبب قلقا خطيرا فيما يتعلق باحتمال ضياع سجلات ذات أهمية حيوية وما ينطوي عليه ذلك من آثار بالنسبة للضحايا والشهود والمشتبه فيهم على حد سواء. ويشكل مناخ الإفلات من العقاب السائد عائقا كبيرا يحول دون تحقيق المصالحة الاجتماعية والاستقرار السياسي على المدى الطويل. ويتحتم تحديد الحقيقة وتحقيق المساءلة، بما يتمشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتذكّر البرتغال بمسؤولية المجتمع الدولي ومجلس الأمن فيما يتصل بتيمور – ليشتي. وهي ستظل على التزامها بتوطيد دعائم السلام والديمقراطية والاستقلال السياسي الكامل في تيمور – ليشتي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إندونيسيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود يا سيدي الرئيس أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم منصبكم الهام والإعراب عن سروري لرؤيتكم في مقعد الرئاسة. ولدينا ثقة بأن المجلس في ظل إدارتكم سينجز مهامه بفعالية، في معالجته للمسائل ذات الأهمية الرفيعة التي تعرض عليه خلال هذا الشهر الحافل بالأعمال.

وأعرب عن تقديري للأمين العام لتقريره (S/2006/628) وللمبعوث الخاص للأمين العام، السيد إيان مارتن، لإحاطته الإعلامية المفيدة.

واسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بصاحب المعالي وزير الخارجية في تيمور – ليشتي هوسيه لويس غوتيريس في جلسة المجلس اليوم. ويوفر بيانه أمام المجلس بعض التوجيه فيما يتعلق بإنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة في بلده.

ما زلنا نتابع عن كثب الحالة في تيمور – ليشتي، ونشعر بالاطمئنان لأن ذلك البلد قد دبر أمره وخرج من أزمته الأخيرة. إن الحكومة الجديدة، التي تتمتع بالدعم من مختلف أطياف المجتمع التيموري، تم تنصيبها. وفي هذا الصدد نود أن نعرب عن عبارات التقدير لأستراليا والبرتغال وماليزيا ونيوزيلندا على جهودهم القيمة.

بغية تحقيق السلام والاستقرار المستدام في البلد، ما زلنا نساند تيمور – ليشتي في الدفع قدما بالحوار السياسي والمصالحة بين أفراد المجتمع المحلي، لا سيما بمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء الأزمة الأخيرة. ونثق بأن تيمور – ليشتي، تحت التوجيه الحكيم لزعمائها، ستتمكن من إعادة العملية الديمقراطية الى مسارها وتستأنف تنميتها الوطنية على أسس أمتن.

رغم كل المشاق التي تواجهها تيمور – ليشتي بسبب الأزمة الأخيرة، ما زال ذلك البلد يتمتع بمستوى ممتاز

من العلاقات الثنائية مع أندونيسيا. وإن العلاقات الودية بين زعماء البلدين ثابتة وتبعث على الإطمئنان وتزداد نموا. وقد طار الرئيس زنانا غسماو، رئيس تيمور - ليشتي، الى بالي للقاء نظيره، الرئيس سسيلو بمبانغ يوديونو، رئيس اندونيسيا، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، لموافاته بالمعلومات عن الحالة في بلده وبالإجراءات التي تتخذها حكومته لمعالجة الأوضاع. ولقد أبدت اندونيسيا تفهمها التام للحالة وهي تدلل على التزامها بمساعدة تيمور - ليشتي على تجاوز الأزمة، بما في ذلك بتقديم المعونة الإنسانية. وبما أننا الجار الأقرب لتيمور - ليشتي، فإننا نحرص كثيرا على رؤية تيمور - ليشتي مستقرة ومزدهرة وديمقراطية. وندرك إدراكا تاما أن التصدي للتحديات الصعبة التي تواجه ذلك البلد يتجاوز حدود قدرته الوطنية. ولذلك تقع على المجتمع الدولي مسؤولية مواصلة تقديم المساعدة إلى ذلك البلد حتى يحقق الاكتفاء الذاتي. وفي هذا الصدد، نؤيد استحداث بعثة جديدة للأمم المتحدة في ذلك البلد.

ونعتقد بأن بعثة الأمم المتحدة، الموصى بانتشارها لفترة أولية تبلغ ١٢ شهرا، يجب أن تركز على مساعدة ذلك البلد على مواجهة التحديات الملحة التي تنتظره، وتلبية الحاجات الحقيقية لحكومة تيمور - ليشتي وشعبها. وتشمل هذه النهوض بالمصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي؛ بناء قدرات شتى مؤسسات الدولة والحكومة، بما في ذلك تحسين المزيد من ثقة الناس بها؛ وتخفيض الفقر وتقديم المساعدة الإنسانية؛ ونشر الديمقراطية، التي تشمل المساعدة الانتخابية للانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام ٢٠٠٧.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة العدالة والمصالحة في تيمور - ليشتي. إننا نرجو أن يوفر تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (S/2006/580) منطلقا جديدا للمنظمة في تعاملها مع هذه المسألة بطريقة عملية مجدية. وكما قيل في مناسبات كثيرة، تلتزم حكومتا اندونيسيا وتيمور - ليشتي بحسم المشاكل المتبقية من الماضي، وبفتح فصل جديد بتطوير علاقات تطلعية وتعزيز التعاون بينهما. بهذه الروح اتفق البلدان على تسوية انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في تيمور الشرقية في ١٩٩٩. ونظرا لتعقد المشكلة، وُضع حل ابتكاري خلاق من شأنه أن يعزز أيضا قيام علاقات طيبة بين البلدين في المستقبل.

لقد أحرزت لجنة الحقيقة والصداقة تقدما طيبا. فقد وافقت على شرح المسائل الأساسية المتعلقة بصلاحياتها، وأقرت كتيبا بالمصطلحات المشروحة كمرجع للعمل؛ وتمثل تلك الشروح توضيحا من لجنة الحقيقة والصداقة وتفسيرا خلاقا لشتى أحكام صلاحياتها، بما في ذلك الحكم الخاص بالعفو، على أساس القواعد والمعايير والممارسات الدولية السارية، التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحلية والتحديات. كما اعتمدت مبادئ توجيهية كدليل إرشادي جامع لاستعراض المستندات وأساليب تقصي الحقائق، وتوضيح المعلومات بالنسبة إلى الأطراف ذات الصلة، وتوجيه التهم والتعريف بالمتهمين، وأصول جمع الأدلة.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، حددت لجنة الحقيقة والصداقة ١٤ مجموعة قضايا ذات أولوية. وتتألف هذه من القضايا المشهورة جدا التي كثيرا ما ترد في تقارير وسائط الإعلام؛ الأحداث التي يستمر الاحتفال بها بصورة عاطفية من قبل مجتمع تيمور - ليشتي بصفتها جزءا من الذاكرة الجماعية؛ القضايا المرتبطة بجرائم محددة في المادة ٧ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في ما يتصل بالجرائم ضد الإنسانية؛ القضايا المشار إليها في التقرير الأخير للمفوضية الوطنية الإندونيسية لتقصي انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩، ومستندات أخرى، حسبما تقضي به المادة ١٤ من صلاحيات اللجنة.

إن لجنة الحقيقة والصداقة تركز انتباهها حاليا على إكمال مراجعة المستندات عن طريق التطابق بين المستندات والإثبات والتحليل، استنادا إلى تقرير المفوضية الوطنية الإندونيسية لتقصي انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩، ومستندات ومرافعات محكمة حقوق الإنسان الإندونيسية المخصصة، ومستندات الفريق الخاص المعني بالجرائم الخطيرة، وتقرير لجنة تيمور – ليشتي للاستقبال والحقيقة والمصالحة.

والآن، بعد أن أكملت لجنة الحقيقة والصداقة استعراض المستندات وتحليلها، انتقلت إلى المرحلة الثانية من برنامج عملها، أي، تقصي الحقائق، الذي تطبق فيه أربعة أساليب: أخذ الشهادة والإحالة والتحقيق والاستماع.

ومن أجل الحصول على الدعم والمدخلات أجرت لجنة الحقيقة والصداقة مشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، في كلا البلدين، بما في ذلك أعضاء البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين. وبغية التوسع في تصورها والحصول على مدخلات وجهت اللجنة دعوات إلى خبراء دوليين وشخصيات مرموقة لتشاطر المعارف والخبرات.

وتقوم اللجنة، على أساس دوري واستنادا إلى الصلاحيات المخولة لها، برفع تقارير إلى الحكومتين عن التقدم، وكذلك عن التحديات والعقبات التي تواجهها في تنفيذ ولايتها. وقد اتفق رئيسا دولتي اندونيسيا وتيمور – ليشتي في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ على تمديد ولاية لجنة الحقيقة والصداقة حتى تموز/يوليه ٢٠٠٧. وتشعر حكومتي بثقة قوية في عمل لجنة الحقيقة والصداقة وتلتزم التزاما قويا بمواصلته لكفالة مصداقيتها.

ختاما، إن إندونيسيا، بصفتها جارة تشاطر رؤيا مشتركة مع تيمور – ليشتي، على أساس مبادئ التعايش السلمي والعلاقات التطلعية الودية المتبادلة المنفعة، ستواصل، من جانبها، مساعدة تيمور – ليشتي على تحقيق مزيد من التقدم في توطيد السلام والاستقرار والديمقراطية في البلد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد تراغو (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئاسة غانا لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة حول الحالة في تيمور – ليشتي. إن ذلك البلد، العضو الجديد في المجتمع الدولي، ما زال يستحق الدعم من الأمم المتحدة في نضاله لتوطيد استقلاله.

أود أن أعرب عن أحر ترحيب بسعادة السيد خوسيه لويس غوتيريس، وزير الخارجية الجديد لتيمور – ليشتي. وأقدر أيضا حضور السفير لويس فنسيكا، الأمين التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الذي نعلن تأييدنا لبيانه.

اسمحوا لي أيضا أن أنوه بالعمل الرائع الذي أنجزه المبعوث الخاص للأمين العام، إيان مارتن، وفريقه. إن تقريرهم المستفيض الثاقب البصيرة يجب أن يتخذ أساسا لمداولاتنا حول مستقبل وجود الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي.

الحالة في تيمور – ليشتي في الأشهر القليلة الماضية ذكرتنا ببعض الدروس القيمة في ميدان حفظ السلام. لقد مررنا بتجربة مريرة عندما تم تقليص وجود الأمم المتحدة لأسباب متعلقة بالميزانية أو التقيد بمواعيد زمنية مصطنعة. إن تقليص عمليات حفظ السلام يجب ألا يتم إلا بعد إنجاز التقدم الحقيقي في التعافي من الصراع وفي بناء المؤسسات. ولا يسع المرء إلا أن يذكّر بأن القرار المتعجل بمغادرة تيمور الشرقية ربما ساهم في المصاعب الأمنية في الأشهر القليلة الماضية.

الخطأ الثاني يكمن في عدم إعطاء الاهتمام الكافي للتملك الوطني في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. ولئن كان الدعم من المجتمع الدولي قيما – بل لا غنى عنه – فإنه، حتى يكون فعالا ويحظى بترحاب الناس، يجب أن يحترم القرارات السيادية للتيموريين.

التخطيط للبعثة والبت في تفاصيلها سمتان جوهريتان أيضا لا يجوز التقليل من شأنهما في حالة تيمور – ليشتي. يكفي التذكير بكلمات تقرير الإبراهيمي التي استشهد قبل هنيهة بها الممثل الدائم للبرتغال. إن البعثة الجديدة يجب أن تنعم بولاية واضحة والوسائل اللازمة للوفاء بتلك الولاية. ولن يؤدي حرمان البعثة من الوسائل اللازمة – الأفراد، أو التمويل، أو غير ذلك – إلاّ إلى الحد من قدرتها على الاضطلاع بولايتها، وقد ينطوي على المزيد من المعاناة، والمزيد من التكلفة في المستقبل.

وترى حكومتي أن المجلس يضطلع بمسؤولية واضحة فيما يتصل بكفالة سلامة وأمن شعب تيمور – ليشتي. ونعتقد أن المجلس سيفي بالتزامه إزاء تيمور – ليشتي باتخاذ القرار الذي يقضي بإنشاء بعثة جديدة، وفقا لتقرير الأمين العام، والذي يغطي بدقة معنى الملكية الوطنية، ويراعي إرادة حكومة تيمور – ليشتي.

وأود أن أشير إلى قلق الحكومة البرازيلية إزاء وجود ميل إلى نقل مسؤوليات الأمم المتحدة ومسؤوليات مجلس الأمن إلى بلدان منفردة. وفي حين أن هذه الوسيلة قد تكون مجدية وموضع ترحاب في حالات الطوارئ، فإنها تحمل في طياتها أخطارا عديدة إذا طال أمدها؛ وتتراوح هذه الأخطار من اقتران اسم الأمم المتحدة بالتغاضي عن ”الوصاية الجديدة“ إلى الإضرار بصورة الأمم المتحدة بصفتها مقدما محايدا ونزيها للمساعدة.

وسيكون من الأهمية الحاسمة لموثوقية قرارات المجلس وتنفيذها أن يكون إنشاء البعثة الجديدة بالاتفاق التام مع السلطات التيمورية، وأن تقوم هذه البعثة، أيا كان تشكيلها، برفع تقارير إلى مجلس الأمن دوريا. ونرى أن عملية حفظ السلام الجديدة يجب أن تتضمن عناصر تتعلق بجميع المجالات ذات الصلة. وينبغي بصفة خاصة أن يكون فيها مكوِّن مدني، بما في ذلك وحدة انتخابية قوية؛ ومكوِّن شرطة قادر على كفالة الأمن العام، ومكوّن عسكري صغير تحت قيادة الأمم المتحدة وسيطرتها. وتنظر البرازيل بجدية حاليا في إمكانية الإسهام بقوات في المكوّن العسكري للبعثة، بالإضافة إلى المساهمات التي يمكن أن تقدمها في عناصر أخرى. غير أنها ستفعل ذلك على أساس أن البعثة ستكون متعددة الأطراف بحق، ومسؤولة تماما أمام مجلس الأمن.

وليس إنشاء البعثة إلاّ جانبا فقط من الأعمال. فثمة ضرورة شديدة لأن تعزز البلدان تعاونها الثنائي مع تيمور – ليشتي في المجالات الأساسية الأهمية لدولة حديثة الإنشاء، مثل بناء القدرات، والمساعدة الانتخابية، والتخطيط الإنمائي، والإدارة المدنية. ولقد اتخذت حكومة البرازيل من قبل تدابير لبدء مشاريع جديدة ومواصلة المشاريع السابقة.

وينبغي الإشادة بالمثل بالجهود التيمورية للتوفيق والسعي لإقامة العدل. وينبغي لنا أن نؤيد قرارات الحكومة التيمورية الرامية إلى معالجة المشاكل الحادة المتعلقة بالتنمية، والتماس السبل لتحسين رفاهة شعبها. ولن ينتهي عدم الاستقرار والقلاقل إلا إذا عُولجت بفعالية مسائل الفقر، والبطالة، والأمية، وغيرها من الأسباب الجذرية للصراع.

وتقع المسؤولية عن تسوية الأزمة الحالية في نهاية المطاف على عاتق حكومة تيمور وشعبها. إلاّ أن الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها تتشاطر المسؤولية عن مساعدة ذلك البلد على أن يسير على الطريق المؤدية إلى

السلام والتنمية. والسبيل إلى عمل ذلك هو احترام إرادة تيمور - ليشتي، كما أعرب عن هذا باقتدار الوزير غوتيريس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل الفلبين.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): أهنئ الرئاسة الغانية التي وصلت إلى منتصف قيادتها الناجحة للمجلس. ونرحب بمعالي خوصيه لويس غوتيريس، ونهنئه على دوره الجديد كوزير لخارجية تيمور - ليشتي. ونشكره على بيانه الهام الذي أدلى به صباح اليوم. ونشكر أيضا المبعوث الخاص إيان مارتين على إحاطته الإعلامية.

ويقوم المجلس بمناقشة تيمور - ليشتي في سياق الصباح التالي لصبيحة اليوم التالي. وهكذا فإن لدينا الفرصة كي نطبق الدروس المستوعبة، لا من التطورات الأخيرة الحاصلة في البلد فحسب، وإنما أيضا من حالات مماثلة في مناطق أخرى في العالم.

وفي الوقت الذي يفكر فيه المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، في كيفية اشتراكه فيما بعد في تيمور - ليشتي، يرى وفدي أنه ينبغي مراعاة العوامل التالية. أولا، يجب كفالة ملكية تيمور - ليشتي في أي خطة لبناء السلام للبلد. ومن الأهمية بمكان أن تؤخذ في الاعتبار آراء ومطامح ومشاعر حكومة تيمور - ليشتي وشعبها في أي قرار يتخذه مجلس الأمن، خاصة إذا كان هذا القرار يتعلق بنشر بعثة للأمم المتحدة.

ونحن نوافق على رغبة تيمور - ليشتي في إنشاء بعثة جديدة متكاملة ومتعددة الأبعاد تابعة للأمم المتحدة ونؤيد هذه الرغبة، وتلك أيضا هي توصية الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦ (S/2006/628). ومن شأن هذا أن يكفل الدعم الداخل المستدام والنجاح الطويل الأجل في نهاية المطاف. غير أن الجهود الخارجية الضخمة دعما لتيمور - ليشتي لن تنجح إلى حد ما إلا إذا كانت قائمة على فعالية التعاون بين تيمور - ليشتي ومواطنيها.

ثانيا، ينبغي معالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى الأزمة الأخيرة. ويصف تقرير الأمين العام، بتفاصيل شاملة، أحداث الأشهر الثلاثة الماضية على أنها أزمة معقدة ذات أبعاد سياسية، ومؤسسية، وتاريخية، واجتماعية، واقتصادية. ولهذا ينبغي توجيه الإجراءات المتخذة نحو توفير حلول للمشاكل في تلك المجالات. ويأتي في صدارة هذه الإجراءات تقديم المساعدة في بناء مؤسسات الدولة وتعزيزها. وكان بالمستطاع أن يستمر التقدم في ذلك المجال لو لم يتم تخفيض وجود الأمم المتحدة قبل أن يحين الأوان. وينبغي أيضا معالجة الضائقات وأوجه النقص الاقتصادية في تيمور - ليشتي. ونلاحظ أن البعثة الجديدة التي يوصي بها الأمين العام تتضمن مكونات ستعالج تلك المسائل على وجه التخصيص.

ثالثا، من الضروري الإصغاء إلى آراء جميع المعنيين الرئيسين في هذه المسألة - تيمور - ليشتي، والدول الواقعة في المنطقة، وأصدقاء تيمور - ليشتي، والمانحون، والمساهمون بقوات - حتى يتسنى للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة خاصة، اتخاذ قرار مستنير بشأن طريق العمل المقبل لتيمور - ليشتي. وجلسة اليوم تفي بتلك الحاجة.

وعلينا مرة أخرى أن نستثمر الوقت والجهد والموارد في تيمور - ليشتي. ونشيد بالاستجابة الفورية من جانب أستراليا، وماليزيا، ونيوزيلندا، والبرتغال لنشر قوات لقمع أعمال العنف وإقامة القانون والنظام في البلد. وتبين الإجراءات التي اتخذتها تلك الدول ما يمكن أن تفعله البلدان الواقعة في المنطقة والأصدقاء للمساعدة في تخفيف الأزمات والحيلولة دون زيادة اتساعها. ونأمل أن يكون لإسهاماتها القيِّمة دور في البعثة الجديدة.

وأخيرا، يتوقف مستقبل تيمور - ليشتي إلى حد كبير على التيموريين أنفسهم. إذ ينبغي لهم، بعد أن نالوا استقلالهم بشق الأنفس، أن يهبُّوا معا إلى العمل. ويعني ذلك إقامة حوار هادف بين العوامل الوطنية الفاعلة، ومعالجة الانقسامات بين الطوائف، والسعي إلى توفير فرص العمل للشباب، والتركيز على وضع توجيهات وقيم جديدة من شأنها أن تعـزز التسامح والانفتاح. ويمكن أن تظل تيمور - لشتي على الطريق السليم لو اتبعت إطارا إنمائيا مركزا لبناء السلام بعد الصراع، بمساعدة من المجتمع الدولي. وينبغي أيضا أن تكون البعثة الجديدة بمثابة جهاز للإنذار المبكر لتنبيه السلطات التيمورية والمجتمع الدولي إلى التطورات التي يمكن أن تؤدي أزمة وشيكة. ونرى، في ذلك الصدد أن تيمور - ليشتي حالة رئيسية ينبغي دراستها في لجنة بناء السلام. ونود أن نذكّر بأن العديد من المتكلمين، بمن فيهم الأمين العام ورئيس الجمعية العامة، قد أشاروا إلى تيمور - ليشتي في الجلسة الافتتاحية للجنة بناء السلام.

وما زالت تيمور - ليشتي، على الرغم من الأحداث التي وقعت في الأشهر الماضية، واحدا من أفضل الأمثلة على الأعمال الدولية الناجحة التي يجري تصميمها عن طريق الجهود التعاونية المشتركة للأمم المتحدة والشركاء والعوامل الفاعلة على صعيد المنطقة. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي جعل تيمور - ليشتي قصة نجاح. وسنستمر في وجودنا في البلد، ونحن على استعداد للإسهام في برامج بناء السلام الناجحة هناك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن ينضم إلى الآخرين في تهنئتكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. كما نود أن نحيي سلفكم، الممثل الدائم لفرنسا، على إدارته المقتدرة للمجلس خلال الشهر الماضي.

وأود أن أشكركم وأعضاء المجلس على عقد هذه المناقشة العلنية للنظر في تقرير الأمين العام عملا بالقرار ١٦٩٠ (٢٠٠٦). وأشكر أيضا وزير الخارجية والتعاون لتيمور - ليشتي، السيد خوزي لويس غوتيريس، على إحاطته الإعلامية القيمة، والمبعوث الخاص للأمين العام، السيد إيان مارتن، على عرضه الشامل للتقرير.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام. فالتقرير يبين بوضوح أن عملية بناء الدولة والمصالحة مسألة بالغة التعقيد والحساسية. وفي الوقت ذاته، فإن إنشاء دولة مستدامة وديمقراطية يتطلب درجة أعلى من النضوج لدى شعب تيمور - ليشتي. وفي هذا الصدد، نأمل أن يركز زعماء تيمور - ليشتي على قضايا حقوق الشعب. وفي ضوء التطورات الأخيرة، فإننا نؤمن بإرادة وقدرة زعماء وشعب تيمور - ليشتي على التصدي للمسائل الحرجة التي يواجهها البلد. وتؤمن ماليزيا بأنه، من خلال الاستقرار السياسي والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي السليم، فإن الاقتصاد سوف يتقدم وينمو تدريجيا.

ونود أيضا أن نشيد بمجلس الأمن الذي هب لنجدة تيمور - ليشتي في أوقات الشدة، وبصفة خاصة من خلال دعمه لنشر قوة أمنية دولية أدت دورا هاما في المحافظة على السلم والأمن في البلد. وبينما يستعد المجلس لمعاودة انخراطه في تيمور - ليشتي من خلال إنشاء بعثة متابعة، فإن من الأمور الأساسية أن يتم تقييم وتحسين نوعية وفترة التواجد الدولي. وفي هذا الصدد، تدعم ماليزيا إنشاء بعثة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة تكون متعددة الأبعاد ومتكاملة وتضع سلم أولويات للاحتياجات الطويلة الأجل لشعب تيمور - ليشتي، وتسلم في هذا المجال بالشواغل الإنسانية

والأمنية الآنية. ونحن على ثقة بأن الأمم المتحدة قادرة على أن تلبي بطريقة شاملة وفعالة احتياجات تيمور - ليشتي في مجالات التنمية الاقتصادية، والتعليم، والإنعاش، والشفافية، وبناء القدرات، والعدالة.

إن تيمور - ليشتي عضو مستقل ذو سيادة في أسرة الأمم. وبممارستها لحقوقها، فإن الطلب المتضمن في الرسالة المؤرخة في ٤ آب/أغسطس والموجه إلى الأمين العام من رئيس وزراء جمهورية تيمور - ليشتي، ينبغي أن يشكل أساسا للنظر الجدي من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وطلب نشر مكون مدني قوي مع قوة شرطة ذات قدرة كبيرة مدعومة بقوة عسكرية صغيرة تحت قيادة وسيطرة الأمم المتحدة يشكل مسألة حيوية وعاجلة بالنسبة لولاية البعثة الجديدة، ويتوافق مع إرادة الشعب في تيمور - ليشتي. وكان هذا الطلب تعبيرا عن ممارسة تيمور - ليشتي لحقوقها كدولة ذات سيادة. وفي هذا الشأن، فإننا ندعو الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى، بما فيها قوات الأمن الدولية، إلى احترام روح وقرارات شعب تيمور - ليشتي.

وستواصل ماليزيا التمسك بالتزامها بالتحقيق الجماعي للسلم العالمي من خلال دعمها الثابت لدور الأمم المتحدة المحوري في صون السلم والأمن الدوليين. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣ نشرت الشرطة الملكية لماليزيا وحدة ذات اكتفاء ذاتي مؤلفة من ١٢٥ فردا لتعمل ضمن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ولتشكل وحدة الشرطة الدولية لدعم الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وتستمر الشرطة الملكية الماليزية حاليا بنشر وحدة شرطة مشكلة من ٢٥٠ شرطيا بموجب اتفاق ثنائي بين حكومة ماليزيا وحكومة تيمور - ليشتي.

وتقوم حكومة ماليزيا بالاستعراض المستمر لموقفها فيما يتعلق بالمساهمة الإضافية في تيمور - ليشتي. وفي هذا الصدد، تتطلع ماليزيا إلى الوفاء بالتزامها بتوفير وحدة شرطة مشكلة من ١٤٠ فردا للبعثة الجديدة في تيمور - ليشتي، وهي على استعداد للقيام بذلك. وستستمر ماليزيا بتوفير ضباط شرطة أكفاء وعلى درجة عالية من التدريب لمكون الشرطة في البعثة.

وأخيرا، من الواضح لماليزيا، بالاستناد إلى تقرير الأمين العام، أن المجتمع الدولي يتعين عليه أن يجري تقييما للتقدم والتحديات التي تواجهها حكومة تيمور - ليشتي، وأن يتحمل المسؤولية المشتركة للإسهام في تقدم وتنمية تيمور - ليشتي خلال الفترة التي تعقب فترة الانسحاب التدريجي لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وإنه لأمر أساسي أن نلبي الاحتياجات العاجلة التي لا غنى عنها للبلد في أوقات الشدة. وفي هذا الشأن، يتطلع بلدي إلى اعتماد مشروع قرار شامل لتلبية الاحتياجات العاجلة لتيمور - ليشتي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الرأس الأخضر.

السيدة ليما دا فيغا (الرأس الأخضر) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، السيد الرئيس، وأن أشكر من خلالكم أعضاء هذا المجلس على إتاحة الفرصة لوفد الرأس الأخضر للمشاركة في هذه المناقشة الهامة للغاية بالنسبة لتيمور - ليشتي ولكل من لديه رغبة صادقة في رؤية ذلك البلد يمضي قدما في طريق السلام والاستقرار والتقدم. وحيث أن وفد الرأس الأخضر يخاطب مجلس الأمن للمرة الأولى في ظل رئاستكم، سيدي، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بالتهنئة على تولي هذا الموقع الهام. ونتمنى لكم استمرار النجاح في أداء مهماتكم.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن التقدير للأمين العام على تقريريه الغنيين بالمعلومات وللسيد إيان مارتن، المبعوث

الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية النافذة البصيرة وعلى تقييمه للحالة في تيمور - ليشتي.

ونود أيضا أن نشكر وزير الخارجية والتعاون لتيمور - ليشتي، السيد خوزي لويس غوتيريس، على بيانه الهام.

كما نود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به السفير لويس فنسيكا، المدير التنفيذي لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

إن جمهورية الرأس الأخضر، التي تربطها بتيمور - ليشتي علاقات تاريخية وسياسية وثقافية هامة، أيدت على الدوام نضال التيموريين من أجل بناء بلد حر ومستقل ومزدهر يتعايش بسلام مع جيرانه. وبالتالي، فقد تابعنا عن كثب تطورات الحالة في الميدان.

وفيما يتعلق بحالة الأمن، فإننا نشعر بالارتياح إزاء التدابير الإيجابية التي اتخذها السلطات التيمورية من أجل تعزيز المصالحة والثقة والحوار بين الشركاء السياسيين الرئيسيين. ولكن ما زالت هناك حاجة للتصدي للأسباب الجذرية للأزمة الأخيرة. وهذا التصدي شرط أساسي لنجاح عملية بناء الدولة ولإجراء أول انتخابات رئاسية وبرلمانية في عام ٢٠٠٧. ولذلك، فإننا نشجع السلطات وجميع الشركاء على إظهار المثابرة والتسامح والتعاون من أجل الإسراع في هذه العملية. وفضلا عن ذلك، فإن مساندة المجتمع الدولي المستمرة لا بد منها من أجل النجاح في هذه المهمة الجبارة.

وكجزء من الجهد الدولي لاستعادة الحياة الاعتيادية إلى البلد، فإننا نشيد بالدور الذي أدته أستراليا والبرتغال وماليزيا ونيوزيلندا. ولكن، وكما أقرت السلطات التيمورية ذاتها، فإن الحالة الراهنة تتطلب إعادة النظر في الترتيبات القائمة المتعلقة بالقوات الدولية.

ولذلك، وبالتوافق مع الموقف المشترك لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، فإن وفد الرأس الأخضر يؤيد طلب سلطات تيمور - ليشتي لبعثة قوية ومتعددة الاختصاصات ومتكاملة تكون قادرة على تلبية احتياجات الوضع القائم في البلد. وبتوفير مكون عسكري صغير تحت قيادة وسيطرة الأمم المتحدة، فإن مثل هذه البعثة ستساعد بشكل كبير في إرساء السلام والاستقرار وفي الإعداد للعملية الانتخابية مع الاحترام التام لحرمة أراضي تيمور - ليشتي وسيادتها.

ويسعدنا أن الأمين العام أخذ ذلك الطلب بعين الاعتبار وضمنه في تقريره. وإننا لعلى ثقة بأن المقترحات الواردة في التقرير تستحق الموافقة التي لا غنى عنها من جانب أعضاء هذا المجلس وبأن البعثة ستوفر لها الموارد والوسائل اللازمة للاضطلاع بولايتها بنجاح.

ولن يحقق السلام والاستقرار الدائمان إلا بالتصدي للتحديات الإنمائية للبلد بطريقة شاملة. وفي هذا السياق، نستمد التشجيع من التصميم والقيادة السياسيين للسلطات التيمورية في إطلاق مبادرات وخطط على الأمد الطويل ابتغاء تعزيز الاستقرار الداخلي الذي لا يزال هشا، وتوطيد دعائم التقدم وزيادته إلى الحد الأقصى، وهو التقدم المحرز في بناء الدولة والتصدي للتحديات الماثلة في قطاعات السياسة والقضاء والقانون والاقتصاد والمجتمع. وتستحق هذه الجهود التأييد الحازم والسخي والمستدام من جانب المجتمع الدولي.

وذلك هو السبب في أن وفد بلدي يرحب بتوصيات الأمين العام بشأن السبل والوسائل لتعزيز الأمن ومساعدة السلطات في تشجيع التنمية المؤيدة للفقراء والواعية بالاختلافات بين الجنسين والمركزة على الشباب والرامية إلى تعزيز بناء المؤسسات والحكم والديمقراطية. والرأس الأخضر على استعداد لمواصلة التعاون مع تيمور- ليشتي والمجتمع

الـدولي صـوب تحقيـق هـذه الأهـداف. ويـساعد خـبراء مـن الـرأس الأخـضر فعـلا الـسلطات التيموريـة في بنـاء القـدرات والمؤسسات في مجالي العدالة والإدارة العامة، في إطار التعـاون الـدولي. وعلـى المـستوى الثنـائي، وافقـت الـرأس الأخـضر وتيمـور– ليـشتي فعـلا علـى خطـط وبـرامج لتعزيـز شـراكة مثمرة في مجالات المصلحة المشتركة.

الـرئيس (تكلـم بالانكليزيـة): أعطـي الكلمـة لممثـل كوبا.

الـسيد ماليركـا ديـاز (كوبـا) (تكلـم بالإسـبانية): أولا، باسم الوفد الكـوبي اسمحوا لي سيدي بـأن أثـني عليكم للعمل الذي قمتم به أنتم وفريقكم باسم رئاسة مجلس الأمـن خـلال هـذا الـشهر. وأود أيـضا أن أرحـب بحـضور الـسيد هوزيـه لـويس غيتيريـز، وزيـر الخارجيـة والتعـاون في تيمـور– ليشتي، لهذه الجلسة. ونشكره على بيانـه القـيم الـذي أدلى بـه هذا الصباح. ونرحب أيضا بحضور وبيان السيد يـان مـارتين، المبعوث الخاص للأمين العام لتيمور – ليشتي.

إن الحالـة في تيمـور – ليـشتي نتيجـة عـن التخلـف البنيوي لتلك الدولة الآسيوية. وهي إحـدى الحـالات الأقـوى تعـبيرا عـن النتـائج الـشنيعة للاسـتعمار وللنظـام الظـالم والإقـصائي الـدولي الـراهن. فيمـا يتعلـق بالحالـة في تيمـور – ليشتي وغيرها من بلدان العالم الثالث يُركز الاهتمـام في الأمـم المتحـدة دائمـا تقريبـا علـى المـسائل الأمنيـة فقـط. وفي الواقـع لا يولى الاهتمام أو يولى اهتمـام لا يـستحق الـذكر للمـشاكل البنيويـة والاقتـصادية والاجتماعيـة الخطـيرة الـتي تـصيب هـذه البلدان. واستئصال شأفة الفقر والتخلف شرط رئيسي مـسبق مـن أجـل صـون الـسلام والأمـن الـدوليين. ولا يمكـن أن يحـل السلام دون التنمية، ولا تنمية دون السلام.

وفيمـا يتعلـق بالمـسائل الأمنيـة ينبغـي لجهـود المجتمـع الـدولي في تيمـور – ليـشتي، وكـذلك في أي بلـد آخـر، أن تحترم احتراما كاملا سيادة واستقلال ذلـك البلـد. لقـد بينـت حكومـة تيمـور – ليـشتي بوضـوح موقفهـا مـن الـشكل الـذي ينبغـي لحـضور الجهـات الفاعلـة الدوليـة في البلـد أن يتخـذه بمقتـضى ولايـة تـصدرها الأمـم المتحـدة. تعتقـد كوبـا أن الرغبات والمصالح التي أعربت عنـها في ذلـك الـصدد حكومـة وشعب تيمور– ليشتي ينبغي أن يراعيها مجلس الأمـن المراعـاة الواجبة.

والتحـديات الـتي ينبغـي لـشعب وحكومـة تيمـور – ليشتي أن يتغلبا عليهـا في الـسنوات القادمـة تتطلـب الحـصول على موارد ضخمة تتجاوز كثيرا قـدرات دولـة تمتلـك مـوارد محـدودة. إن التعـاون الـدولي الحقيقـي مـع هـذا البلـد، علـى أساس احتـرام سيادته، سيكون أحـد الـسبل الرئيـسية للوقايـة مـن الـصراع وتعزيـز الـسلام. يقـع علـى عـاتق المجتمـع الـدولي التـزام أخلاقـي بمـساعدة تيمـور – ليـشتي علـى بنـاء مـستقبل يتسم بالاستقرار الـسياسي والتنميـة الاجتماعيـة – الاقتـصادية المـستدامة. يجـب عليـه أن يأخـذ علـى عاتقـه التزامـا جـديا بمساعدة حكومـة تيمـور – ليـشتي في تـدريب المـوارد البـشرية وإنشاء بنية تحتية يحتاجها هذا البلد الآسيوي حاجة ملحة.

وكوبـا، وهـي بلـد صـغير يُخـضع منـذ مـا ينيـف عـن ٤٥ سـنة للحـصار الاقتـصادي والمـالي والتجـاري الأكثـر وحـشية وقـسوة الـذي لم يعانـه أبـدا أي بلـد، تواصـل تعاونها المتواضـع مـع تيمـور–ليـشتي. وتعـاون كوبـا مـع ذلـك البلـد يشمل مختلف القطاعـات، ولكنـه يـشمل في المقـام الأول مجـال الرعايـة الـصحية. تـشمل المـساعدة الطبيـة مـن كوبـا معالجـة ٨٤٩ ٤٤٠ مريـضا، والمـساعدة في ولادة ٦٢٠ ٣ طفـلا، وإجـراء ١٩٨ ٢ عمليـة جراحيـة، وحقـن ٤٩٦ ٧ شخـصا باللقاح وإنقاذ ٠٠٠ ٦ شخص من الموت.

وعلى الرغم من الحالة التي يعاني منها ذلك البلد بقـي العاملون الكوبيون في مجال الإعانة، الملتزمون على نحـو صـارم

بمبدأ عدم التدخل في شؤون تيمور- ليشتي الداخلية، في مواقعهم. إن فرقة كوبا الطبية - التي تتكون من ٢٧٤ عاملا في مجال الصحة، منهم ٢٠٦ من الأطباء - هي على نحو خاص نموذج للتعاون غير الأناني، مما أدى إلى إنقاذ حياة الناس في أشد الظروف صعوبة. بالإضافة إلى توفير كل من الخدمات الصحية الأساسية والمتخصصة، ينظم ذلك الفريق صفوفا دراسية ويدير مدرسة الطب المنشأة مؤخرا، التي بدأت صفوفها الدراسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بالتحاق ٦٠ طالبا. وفضلا عن ذلك، ينهي ٤٠ من فنيي المختبر في المجال الاكلنيكي دراستهم ويجري في الوقت الراهن تدريب ٢٢ فنيا على استعمال أشعة إكس. وكتكميل لذلك المجهود يدرس ٤٧٠ شابا من تيمور - ليشتي في كوبا، ويقوم معظمهم بالإعداد لبدء دراستهم في مجال الطب في بلدنا ويقوم غيرهم بالإعداد للدراسة في مجالات تخصص أخرى.

ولسنا هنا من أجل تقديم المحاضرات. إن ما تفعله كوبا اليوم من أجل تيمور - ليشتي ليس سوى مثال متواضع على الكم الأكبر الذي يمكن تحقيقه في ذلك البلد عن طريق التعاون والتضامن الدوليين، وبخاصة من جانب دول لديها موارد اقتصادية ومالية أكبر. ونحن موقنون من أنه يمكن فعل المزيد أيضا من أجل تيمور - ليشتي في سياق الأمم المتحدة. ونأمل في أن تسهم مناقشة مجلس الأمن هذه في وضع استراتيجيات على الأمد القصير تتمشى مع الاحتياجات الحقيقية لشعب تيمور - ليشتي.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يؤكد على أن شعب تيمور - ليشتي يمكنه دائما أن يعول على تصميم كوبا الثابت على مواصلة تعزيز مساعدتها وتضامنها. وبفعلنا ذلك نؤدي واجبا ونفي بدين الامتنان لشعوب العالم الثالث - في هذه الحالة لشعب تيمور - ليشتي الذي أبدى دوما العزيمة والصداقة الدائمة لبلدي وتضامنه معه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيوزيلندا.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن تيمور - ليشتي وعلى توصياته بشأن مشاركة الأمم المتحدة مستقبلا. وأود أن أثني على نحو خاص على عمل المبعوث الخاص يان مارتين وفريق التقييم التابع له، الذين قاموا بالتحليل المستفيض والشامل للتحديات التي تواجه تيمور - ليشتي اليوم. وعلى الرغم من وجود بعض العناصر في التقرير التي تبعث على قلقنا، فإننا نعتقد أنه يقدم في مجمله مخططا لمشاركة الأمم المتحدة في شؤون تيمور - ليشتي في السنوات القادمة.

ونظرا لتأخر الوقت، سيكون بياني صيغة موجزة للبيان الذي يجري تعميمه.

بدأت الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي بالاستقرار. بيد أنه لا يزال من الواضح أن نشوب العنف لا يزال ممكنا وأن المساعدة الدولية ستكون لازمة بعض الوقت، لضمان سلامة الشعب التيموري. والاستقرار الذي أنجز سمح باتخاذ خطوات أولية صوب المصالحة السياسية والاجتماعية، وهي عملية يجب أن تتم حمايتها وتشجيعها.

إن تقرير الأمين العام يسلط الضوء على صعوبات كثيرة تواجهها بعثة الأمم المتحدة الجديدة في تيمور - ليشتي وفي ظل هذه الخلفية تؤيد نيوزيلندا تأييدا قويا تأكيد التقرير على التزام مجدد واتخاذ نهج منسق.

ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نفصح عن ذلك الالتزام بأن نعطي لبعثة الأمم المتحدة الجديدة ولاية أولية ممددة وتأكيدا قويا بوجوب تجديد تلك الولاية. ومن المرجح أن يعد التزامنا الطويل الأمد لتيمور - ليشتي بسنين وليس بشهور.

ونؤيد النداء بإبرام عهد بين تيمور – ليشتي والمجتمع الـدولي بـضمان التنـسيق بـين البعثـة وأولويـات الحكومـة التيمورية وخططها والعمليات المقترنة بوضع ميزانيتها. وبناء البعثة الجديدة في تيمور – ليشتي يجب أن يتم بطريقة منسقة بعناية مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة، والجهات المانحة المتعددة الأطراف والجهات الشريكة على المستوى الثنائي.

ومن الواضح أن البعثة الجديدة يجب أن تتوفر لها قيادة قوية ونشيطة. والممثل الخاص الجديد سيحتاج إلى المرونة في استعماله للموارد ويجب عليه أن يكون مصدر رؤيا وسلطة بالنسبة إلى حكومة وشعب تيمور – ليشتي.

وكما يلاحظ التقرير فإن وجوه إخفاق قوات الدفاع والشرطة يترابط الواحد منها بالآخر. ولذلك، نرحب بالدعوة إلى القيام باستعراض كلي للقطاع الأمني الذي يشمل إصلاح جهاز الدفاع والشرطة. وذلك ينبغي أن ينطوي على مناقشات متعلقة بـ ”المبادئ الأولى“ مع الحكومة والمجتمع المدني التيموريين بشأن الحاجات الأمنية الحقيقية للدولة والبنى التي هي أكثر مناسبة لتلبية تلك الحاجات.

ومن ناحية الدعم العسكري لبعثة الأمم المتحدة الجديدة فإن نيوزيلندا راضية بالتوصيات الواردة في التقرير. بيد أننا ندرك أنه لم ينشأ بعد توافق في الآراء على هذه الترتيبات، ونحن نتطلع قدما إلى العمل عن كثب مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين للتوصل إلى حل يعالج جميع شواغلنا. ومن منظور نيوزيلندا بوصفها إحدى الجهات المساهمة في قوة تحقيق الاستقرار الراهنة، من المهم أن يحظى الحضور العسكري في تيمور – ليشتي، كيفما كان تطوره، بالتأييد العريض القاعدة وبالشرعية الدولية المعترف بها على نحو واضح.

ويقترح التقرير إنشاء مكون شرطة كبير تابع للأمم المتحدة. ولا تزال نيوزيلندا قلقة من أن عدد أفراد الشرطة المتوخى قد يكون كبيرا أكثر مما ينبغي. سيكون لشرطة الأمم المتحدة دور قصير الأجل في القيام بمهام الشرطة على الخطوط الأمامية، ولكننا نأمل في أن يكون بمقدورهم أن يتحركوا بسرعة للعمل مع قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي لتقديم المعونة في إصلاحها وإنعاشها.

ونلاحظ أن وضع شرطة الأمم المتحدة في مواقع القيام بمهام الشرطة على الخطوط الأمامية والزيادة التدريجية التالية في عدد قوة الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي الذين يقومون بالخفر جنبا إلى جنب معهم لن يؤدي هو بحد ذاته إلى إنشاء قوة شرطة وطنية جديدة وقوية لتيمور – ليشتي. لقد اعتُمد على تلك العملية في الماضي وقد فشلت. إن إعادة بناء قوة الشرطة الوطنية يجب أن تكون عملية مدروسة قائمة على نموذج تدريبي واحد ويقوم بقيادتها مدرِّبون من رجال الشرطة من شريك ثنائي واحد.

والتوصيات في التقرير المتعلقة بإقامة العدالة وحقوق الإنسان ذات أهمية حرجة. ما انفكت نيوزيلندا تؤيد عمل وحدة الجنايات الخطيرة، ومما يسرنا أن تحقيقاتها ستستأنف.

ونرى أيضا أن من الحيوي تناول المشاكل التي تواجه العمل اليومي لنظام العدالة الجنائية. يجب على جميع مؤسسات الحكومة أن تكون على اتصال، حتى تكون فعالة ودائمة، بجميع التيموريين. ونأمل في أن تشجع البعثة، كجزء من عملها المتعلق ببناء القدرات المؤسسية والحكم، على قيام الحكومة بمهامها على نحو كامل، بما في ذلك قطاع العدالة، في اللغتين الرسميتين – البرتغالية والتيتونية.

وأخيرا، نواصل حث القيادة التيمورية على العمل معا لاستعادة ثقة شعبها. لقد آن الأوان لوجود قيادة قوية ومتحدة. وفي هذا السياق هل لي أن أهنئ وزير الخارجية

غيتيريز على تعيينه وأشكره على بيانه الاستكمالي وعلى كلماته، كلمات الالتزام المصمم.

إننا نعتمد على قادة تيمور السياسيين في تولي المسؤولية عن مستقبل دولتهم وعن إعادة بناء الاحترام للعملية السياسية. ونحن نستمد التشجيع من الخطوات الأولى؛ يجب عليهم أن يواصلوا، ويجب علينا بذل كل ما في مقدورنا لتقديم الدعم المستمر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أستراليا.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): نود أن ننتهز هذه الفرصة لنشكر الممثل الخاص هاسيغاوا وموظفي مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي على جهودهم المخلصة. ونشكر أيضا يان مارتين وفريق مساعديه، ونهنئهم على التحقيق المستفيض والمحترف في حالة تيمور الشرقية. ونهنئ الوزير غيتيريز على تعيينه ونتمنى له الخير في المستقبل.

لقد كانت استجابة المجتمع الدولي سريعة للتردي في الحالة في تيمور - ليشتي وذلك بإيفاد قوة لتحقيق الاستقرار الدولي، وهي القوة التي نجحت في استعادة الأمن والاستقرار.

الآن تتوفر لدينا فرصة النظر في تقرير الأمين العام، ويجب علينا أن نركز على التحرك قدما، بالشراكة مع تيمور - ليشتي، لتأمين استقرار ذلك البلد وأمنه وازدهاره مستقبلا. وأستراليا في صدارة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة تيمور - ليشتي. ومع البرتغال وماليزيا ونيوزيلندا قمنا بإرسال قوات وشرطة إلى تيمور - ليشتي استجابة للأزمة. وأسهمنا بمبلغ ٨ ملايين دولار أسترالي للتصدي للجوانب الإنسانية. وقدمنا مبلغ ٤٥٠ مليون دولار أسترالي بوصفه معونة إنمائية إلى البلد منذ ١٩٩٩. وسنقدم ما يقدر بـ ٤٣ مليون دولار أسترالي خلال ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وذلك سينطوي على التركيز القوي على تعزيز مؤسسات الحكم، بما في ذلك مجالات القانون وإقامة العدالة والإدارة العامة والقطاع العام والإدارة المالية، وتحسين إيصال الخدمات إلى سكان الريف. ونحن على استعداد للإسهام في بعثة جديدة للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

وأستراليا، بوصفها بلدا صديقا وجارا قريبا لتيمور - ليشتي، لديها مصلحة حيوية في ضمان أن تتطور بوصفها بلدا ديمقراطيا مستقرا، ونحن على استعداد لأن نقوم بدور رائد في جهود المجتمع الدولي لضمان مستقبل أفضل للشعب التيموري.

ويجب على الأمم المتحدة أيضا أن تواصل أداء دور نشط دعما لتيمور - ليشتي. ينبغي للأمم المتحدة أن تركز مواردها على المجالات ذات الأهمية الرئيسية حيث يمكن أن يكون أثر للأمم المتحدة.

ونحن نرحب بالتأكيد على دعم المصالحة السياسية والمجتمعية الواردة في تقرير الأمين العام. ولضمان الاستقرار الطويل الأمد من الحيوي أن تساعد الأمم المتحدة تيمور - ليشتي في التغلب على الصعوبات السياسية. ونرحب بالاقتراح بتقديم المساعدة الانتخابية لتيمور - ليشتي قبل انتخابات السنة القادمة. هذه الانتخابات تمثل خطوة هامة في النضج السياسي للبلد، وفي مصلحة جميعنا أن نضمن نجاحها. بيد أن من المهم أن تعطي الجهود الرامية إلى دعم الانتخابات الأولوية لضمان أن تنشئ تيمور - ليشتي مؤسسات انتخابية تكون، ويقبل جميع أصحاب المصلحة بكونها، محايدة سياسيا ومستقلة وتكون متسمة بالاحتراف من جميع النواحي.

ونحن مسرورون بإعطاء الأولوية للقيام بأعمال الشرطة في التقرير. والأمن العام شرط مسبق لبناء الديمقراطية والاقتصاد. وفي هذه الغضون نقبل بالحاجة إلى تكوين قوة ذات قدرة تنفيذية. ونسر بالتأكيد على نموذج القيام بمهام

الشرطة في المجتمع، وهو النموذج الذي لا يلبي الحاجات المحلية فحسب ولكنه بساعد أيضا في بناء ثقة الجمهور.

ويسرنا قبول الحاجة إلى المساعدة في بناء قوة شرطة مستدامة لتيمور – ليشتي، قوة تتمتع بالثقة وتتثقف بالثقافة اللتين تمكنالها من تناول أي أزمة في المستقبل في مجالي القانون والنظام على نحو منصف وعادل. وسنقدم إسهاما كبيرا في القيام بمهام الشرطة.

والمهمة الأمنية مستقبلا هي في المقام الأول مهمة تتعلق بالقانون والنظام، ولكن تقوم الشرطة المدنية بها. بيد أننا نقبل بأنه ستكون هناك حاجة بعض الوقت إلى دعم عسكري للشرطة وإلى الأمن الإضافي لأفراد وممتلكات الأمم المتحدة، وهو الدعم الذي يمكن أن توفره قوة عسكرية. ونقبل أيضا باستصواب الحصول على الدعم من قوة عسكرية بينما لا يوجد بيان بمآل عدد كبير من الأسلحة ذات الطاقة الكبيرة.

ونسهم حاليا بما يبلغ ألفي جندي لقوة تحقيق الاستقرار الدولية. وعلى الرغم من أننا ننهي إسهاماتنا تدريجيا بتحسن الظروف فإننا أشرنا إلى أننا مستعدون لمواصلة الإسهام بقوة لازمة لتلبية الحاجات التي أشرت إليها. وبالتشاور مع تيمور – ليشتي نود أن نسعى إلى المشاركة الإقليمية في قوة كهذه، توفر القدرة على الانتشار السريع والأمن للأمم المتحدة. ومنن شأن ذلك أن يضمن إنشاء قوة مرنة لها الحركة الجوية الخاصة بها، يمكنها، دون إعطاء المهلة الكافية لأخذ الحيطة، أن تعزز لمواجهة ظروف غير متوقعة – قوة تعرف البيئة والمهام ولها قيادة وسيطرة ثبتت فعاليتهما.

ومن شأنه أن يوفر الكلفة ويمكن بعثة الأمم المتحدة من التركيز على المهام التي يمكن أن تنجزها الأمم المتحدة على أفضل وجه وحيث تقوم حاجة حقيقية. وبالنسبة لأعمال الشرطة والمهام العسكرية، نؤمن بأن من الأهمية بمكان أن يمنح مجلس الأمن الإذن في إطار الفصل السابع بغية السماح بالتشغيل الفعال للقوات بالترافق مع تقديم الدعم الذي يحق لها أن تتوقعه.

إن المجتمع الدولي على استعداد مرة أخرى لتقديم المساعدة لتيمور – ليشتي، وستضطلع أستراليا بدورها. ويمثل نشر بعثة جديدة للأمم المتحدة فرصة هامة لإصلاح وإعادة بناء المؤسسات التي خربت أو دمرت خلال الأزمة الأخيرة وللمزيد من تعزيز المؤسسات التي أظهرت مرونة.

وفي المقام الأول، لا بد أن تضع الأمم المتحدة والأصدقاء العديدون لتيمور – ليشتي الأساس الذي سيمكن سكان تيمور – ليشتي من تحمل المسؤولية عن شؤونهم بالذات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد لويس فونسيكا، الأمين التنفيذي لمجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

السيد فونسيكا (مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وان اشكر الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن على دعوة مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية إلى المشاركة في هذه الجلسة الهامة، التي من المتوقع أن تشكل الأساس لقرارات حاسمة بالنسبة لمستقبل جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

وترحب مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية بتقرير الأمين العام (S/2006/628) وباستنتاجاته، التي تتطابق بدرجة كبيرة مع الآراء التي أعرب عنها في مختلف منتديات الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع.

وأود أن أشيد بالسيد إيان مارتن على جهوده لإيجاد حل مستدام للأزمة في تيمور – ليشتي. كما أود أن أعرب

عن تأييدي للبيان الذي أدلى به لمجلس الأمن السيد غوسية لويس غوتيريس، وزير الخارجية والتعاون في تيمور - ليشتي.

إن مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، شأنها شأن الأصدقاء العديدين الآخرين لتيمور - ليشتي، تابعت بقلق كبير الحوادث التي أدت إلى الحالة قيد نظر مجلس الأمن الآن وأحزنتها حزنا عميقا النتائج المفجعة لهذه الحوادث. ففي ١٨ حزيران/يونيه، في أعقاب تلك الحوادث، عقد مجلس وزراء مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية اجتماعا استثنائيا في لشبونة واعتمد إعلانا سياسيا يعرب عن تضامن بلدان المجموعة مع شعب تيمور - ليشتي، وقدم المساعدة وأيد طلب السلطات التيمورية لإنشاء بعثة جديدة للأمم المتحدة مع عناصر للشرطة وعناصر عسكرية ومدنية من شأنها أن تدعم جهود تحقيق الاستقرار وبناء السلام. كما أعرب الوزراء عن استعداد بلدانهم للمشاركة في مثل تلك البعثة.

وتم إيفاد بعثة وزراية إلى تيمور - ليشتي بغية تقييم الحالة وتقديم المساعدة للسلطات في مساعيها لإعادة الاستقرار ومتابعة طريق التطور الذي قطعته الحوادث. ونتائج البعثة الوزارية استعرضها المؤتمر السادس لرؤساء الدول والحكومات ومؤتمر مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، الذي عقد في غينيا - بيساو في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وأكد من جديد على تضامنه مع شعب تيمور - ليشتي وسلطاتها وأكد مجددا على حق تيمور - ليشتي في الممارسة الكاملة لسيادتها الوطنية بجميع أوجهها، بغية بناء مستقبلها في سلام واستقلال وبدون أي قيود أو حدود.

وتؤمن الدول الأعضاء في مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية بأن في إمكانها تقديم إسهام ايجابي في المسعى الدولي الرامي إلى تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية في تيمور - ليشتي. وأبدت دولنا الأعضاء في الماضي التزامها نحو تيمور - ليشتي وتضامنها معها بالمساهمة في تنمية البلد، ثنائيا ومن خلال المبادرات الدولية في سياق البرامج المنسقة للأمم المتحدة. وهذه الدول مستعدة لمواصلة الإسهام في المساعي الدولية الحالية في إطار الأمم المتحدة لإعادة الاستقرار في تيمور - ليشتي.

ويسرنا أن نلاحظ أن تقرير الأمين العام (S/2006/628) عن دور الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في المستقبل يتضمن مواقف أعرب عنها مجلس وزراء مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. ويحظي التقرير بموافقتنا، ونحن نؤيده. ونلاحظ أن التقرير يؤكد أيضا على أن إجراءات الأمم المتحدة وإجراءات بقية المجتمع الدولي في تيمور- ليشتي ستتخذ بالتعاون والتنسيق مع الحكومة الوطنية الشرعية. ونتفق على أن هناك حاجة إلى إنشاء قوة شرطة ذات بأس وقوة عسكرية مصغرة تحت قيادة الأمم المتحدة ورقابتها. ونرى أن الاحترام الكامل لسيادة الدولة المستقلة لتيمور - ليشتي تشكل شرطا مسبقا أساسيا لنجاح مسعانا الجماعي.

ويشكل إصلاح قطاع الأمن مهمة حاسمة، سيتركز عليه جزء كبير من اهتمام البعثة ومواردها. ويعترف تقرير الأمين العام بالصعوبات الموجودة في القوات المسلحة وقوة الشرطة، مما يتطلب تنسيق الجهود بغية إصلاح تلك القطاعات. وهذه مسألة تحظى بأهمية كبيرة ينبغي أن تتخذ بشأنها قرارات جادة - وهي قرارات ستتطلب التخطيط للأجل الطويل والتفكير المتأني فيما يتعلق بدور القوات العسكرية ومسؤولياتها في مستقبل تيمور - ليشتي.

كما يعترف التقرير اعترافا كاملا بالحاجة إلى تدريب أفضل للشرطة، من أجل تعزيز استقلالها على الصعيد التنفيذي وإجراءاتها الداخلية فيما يتعلق بالمساءلة، ومن أجل الإشراف المدني الموثوق والمستقل على عمليات الشرطة. وردا على الملاحظات والمناشدة الواردة في الفقرتين ٦٧

و ٦٨ من التقرير، ستنظر الدول الأعضاء في المجموعة في المشاركة النشطة في تقديم المساعدة لذلك القطاع.

واعترفت بعثة التقييم إلى تيمور - ليشتي بان التنمية الاقتصادية المستدامة أيضا يجب أن تشكل عنصرا محوريا في ولاية البعثة واعترفت البعثة بالصلة بين التنمية الاقتصادية والأمن، وأوضحت أن الفقر والبطالة المرتفعة وانعدام الفرص المنظورة تمثل أسبابا أساسية للصراع.

والمسألة الأخرى الحساسة للغاية التي شددت عليها مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية هي الحوار بين القوى السياسية التيمورية، وهو شرط أساسي لتطور البلد. وينبغي أن ينعكس ذلك في ولاية البعثة، التي لا بد أن تشدد على الحاجة إلى المساعي الحميدة السياسية والمصالحة. كما أكد وزراء المجموعة على أهمية إجراء الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٧ بغية توطيد المؤسسات الديمقراطية لتيمور - ليشتي، وأعربوا عن استعدادهم للمساعدة في ضمان نجاح العملية الانتخابية. ويشكل تقديم المساعدة الانتخابية جزءا من ولاية البعثة، وينبغي أن يرافقه برنامج تمس الحاجة إلية لتعزيز التثقيف المدني الواسع والديمقراطية.

وتشكل حقوق الإنسان، وإقامة العدل، وبناء قدرات المؤسسات، والحكم الرشيد، والقضايا الجنسانية، وشؤون الإعلام مسائل محورية لولاية البعثة، التي نأمل أن يمكنها هيكلها من تحقيق مقاصدها.

إننا ندرك أن هناك، في المنعطف الحالي للشؤون العالمية، عددا من المسائل الأكثر إلحاحا تجتذب الاهتمام الدولي. ولكن ذلك ينبغي ألا يجعلنا ننسى محنة سكان تيمور - ليشتي أو التجربة التيمورية، التي بدت تمثل لبعض الوقت - ونحن مقتنعون بأنها ما زال يمكن أن تمثل - قصة نجاح للأمم المتحدة. ويبدو أن ''الاتفاق'' الذي اقترحه الأمين العام يشكل خطوة صحيحة نحو تحقيق ذلك الهدف.

إن بناء دولة يتطلب الإرادة والتصميم والمشاركة الديمقراطية من جانب الجميع. ومضي أربعة أعوام على الاستقلال الوطني فترة اقصر من اللازم لتحقيق مثل تلك الانجازات الشاملة. والعمل المتوقع أن يقوم به المجتمع الدولي هو مساعدة شعب تيمور - ليشتي على العودة إلى طريق المصالحة والسلام والتنمية الذي عكف عليه قبل أربعة أعوام. وذلك ليس أمرا بعيد المنال؛ فهو سيكمن في اغلب الأحيان في السير ميلا آخر فيما يتعلق بالالتزام الذي قطعه الشعب حينما تم الترحيب بالدولة الجديدة عضوا في الأمم المتحدة. وتود بلدان مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية أن تضطلع بدور نشط في المشاركة الدولية لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.